الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي / الثلاثاء

1435/2/21هـ الموافق 2013/12/24م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	13
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	17
حقوق الانسان في العالم	29

سفير إثيوبيا : نحترم الإجراءات السعودية لتصحيح الأوضاع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131224/Con20131224664404.htm

مريم الصغير (الرياض)
أكد السفير الإثيوبي محمد حسن، أن سفارة بلاده توافق على الإجراءات السعودية لتصحيح الأوضاع، ووفرت الأوراق الثبوتية للمرحلين، وتؤكد على معاقبة المخطئ.
وقال لدى استقبال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني له أمس، إن العمالة الإثيوبية النظامية ملتزمة وترفض ما حدث من تصرفات فردية لبعض العمالة الإثيوبية.
وبحث رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مع السفير الإثيوبي، سبل التعاون وتبادلا وجهات النظر حول ما ترتب على تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، وعلى وجه الخصوص العمالة الإثيوبية.
وثمن السفير دور الجمعية في متابعة إجراءات الحملة، وخاصة العمالة الإثيوبية عندما قامت بزيارات ميدانية للاطلاع على الأوضاع، وزيارة أماكن إيواء العمالة. وأكد رئيس الجمعية أن الحاجة تدعو لتأهيل العمالة الإثيوبية، مبينا أن بعض العمالة تفقد حقوقها نتيجة أنها غير مدربة على المهن المستقدمة من أجلها.
من جهته أوضح السفير أن الحكومة الإثيوبية أنشأت مراكز للتدريب المهني للعمالة القادمة للمملكة.

"حقوق الإنسان" تنتقد وجبات "المقاصف" المدرسية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=172207&CategoryID=3

الطائف: نورة الثقفي
دخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أخيرا على خط المقاصف المدرسية؛ بعد أن تلقت عددا من الشكاوى والبلاغات، التي أكدت حصول الأطفال على أغذية غير صحية تباع داخل المدارس المختلفة، وتحت معرفة وإشراف إداراتها.
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني: إن غياب الرقابة الغذائية داخل المؤسسات التعليمية أدى إلى ضياع حق من حقوق الأطفال في المملكة، وهو الحصول على تغذية سليمة تسهم في النمو السليم لهم، مشيرا في ورقته التي قدمها في مؤتمر خط مساندة الطفل إلى أن الأطفال في المملكة لهم الحق في الحصول على تغذية سليمة، إلا أن التغذية المقدمة في المدارس لا تراعي الشروط الصحية المطلوبة لنمو الأطفال، مما يسهم في حدوث الكثير من المشاكل الصحية للطلاب والطالبات.
وشدد القحطاني على ضرورة إعادة النظر فيما يقدم من وجبات غذائية تباع في المدارس، بحيث يضمن توافر العناصر الغذائية فيها، مبينا أنه على الرغم من المستوى الاقتصادي والغذائي الجيد لأطفال المملكة، إلا أن ذلك يعترضه الكثير من الصعوبات. وأضاف أنه في حال إذا تجاوزنا ضبط سلوك الأسر فيما يتعلق بما تقدمه لأطفالها من تغذية سليمة لصعوبة تحقيق ذلك، مطالبا بضرورة تكثيف التوعية المستمرة للأسر في مجال التغذية السليمة.

السفير الإثيوبي ينفي اعتراض سفارته على إجراءات المملكة لتصحيح الأوضاع

المصدر: جريدة أخبار 24 الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

أخبار
نفى السفير الإثيوبي لدى المملكة محمد حسن، أن يكون لسفارته اعتراض على إجراءات السلطات السعودية لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة على أراضيها، مؤكداً أن السفارة وفرت المستندات والوثائق الثبوتية لرعاياها خلال مراحل التصحيح.
وتمنى السفير، وفقاً لـ"المدينة"، عدم تضخيم وسائل الإعلام لتجاوزات بعض الأثيوبيين، لأن ذلك يساهم في تشويه سمعة العمالة الإثيوبية، لافتاً إلى وجود عمالة إثيوبية نظامية ترفض ما يحدث من تصرفات فردية.
من جانب آخر، أشاد السفير الإثيوبي بالدور الهام الذي قامت به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة أوضاع العمالة الإثيوبية بدور الإيواء وزياراتها الميدانية للوقوف على مشكلاتهم.

سفير إثيوبيا: لم نعترض على الإجراءات السعودية لتصحيح الأوضاع خلال لقائه برئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
قال محمد حسن سفير جمهورية إثيوبيا الفيدرالية: إن السفارة لا اعتراض لها على الإجراءات السعودية لتصحيح الأوضاع، فقد قامت بتوفير الأوراق الثبوتية للمرحلين، كما أنها تؤكد على معاقبة المخطئ، ولكن يأمل إلا يكون هناك تجاوزات بحق مواطني بلاده وخاصة في ظل تضخيم وسائل الإعلام لما يحدث من تجاوزات للبعض، مما يساعد على تشويه سمعة العمالة الإثيوبية، مؤكدا أن العمالة الإثيوبية النظامية ملتزمة وتنكر ما قد يحدث من تصرفات فردية.
وكان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح بن ربيعان القحطاني استقبل أمس السفير محمد حسن سفير جمهورية إثيوبيا الفيدرالية لدى المملكة مع وفد ضم السفير الإثيوبي لدى دولة قطر، والسفير رئيس إدارة شئون الشرق الأوسط، ومدير إدارة المغتربين بوزارة الخارجية الإثيوبية.
وحضر اللقاء من جانب الجمعية الأمين العام المكلف المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية وأحمد بن محمد المحمود، وهدفت الزيارة إلى بحث سبل التعاون وتبادل وجهات النظر حول ما ترتب على تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، وعلى وجه الخصوص العمالة الإثيوبية.

وأشاد السفير بدور الجمعية في متابعة إجراءات الحملة، وخاصة العمالة الإثيوبية عندما قامت بزيارات ميدانية للاطلاع على الأوضاع، وزيارة أماكن الإيواء للعمالة التي لم تصحح أوضاعها، وتقيم إقامة غير نظامية، للتأكد من تمكينهم من حقوقهم، والتي أسماها بالجهود السامية لخدمة حقوق الإنسان.
وأوضح رئيس الجمعية أن الحاجة تدعو لتأهيل العمالة الإثيوبية، حيث إن بعض العمالة تفقد حقوقها نتيجة أنها غير مدربة على المهن المستقدمة من أجلها.
وأكد سفير إثيوبيا على أهمية إبلاغ السفارة عند إيقاف رعاياها والسماح بزيارتهم كما عرض بعض الحالات وطالب الجمعية بزياراتها للوقوف على مشكلاتهم، وخاصة استراحات الإيواء، وقد وعد رئيس الجمعية بمتابعة تلك الحالات، وبتقديم المساعدة في توفير المعلومات عن عدد الموقوفين من العمالة الإثيوبية في بعض مناطق المملكة وبما يساعد في الاستعجال بحل أوضاعهم وترحيلهم. كما أكدت الجمعية على حق المملكة السيادي في تنظيم أوضاع من يقيم على أراضيها بحيث تكون إقامتهم نظامية مع التأكيد على أهمية احترام حقوق الجميع.

..و تحذير من 3 مواقع تعنّف الأطفال في الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20131224/Con20131224664487.htm

ماجد النفيعي (الطائف)
حذرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في لقائها مع التعليم في محافظة الطائف عن وجود 3 مواقع غالبا ما يعنف فيها الأطفال، وهي المنزل، المؤسسات التعليمية، والاجتماعية، مشددة على أن دور التربية والتعليم كبير جدا في الكشف على أي اعتداء يتعرض له الطفل.
واستشهدت حقوق الإنسان من خلال العرض المرئي «بور بوينت» بعدة لقطات وصور ضوئية لحالات عنف ضد الأطفال، كانت قد تناولتها وطرحتها «عكاظ» أمام الرأي العام للنقاش والمعالجة.
وأوضح عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة نايف الثقفي أنه عند التعريف بحقوق الطفل، فإن هناك محاور عدة تظل محل اهتمام كل من يعملون في الميدان التربوي منها التعريف بانتهاكات حقوق الطفل وتأثيراتها النفسية داخل المدارس، مضيفا أن المواقع التي يعنف فيها الطفل محددة في 3 مواقع، تتمثل في المنزل والمؤسسات التعليمية والاجتماعية، لافتا إلى أن الإسراع في معالجة المؤشرات الجسدية للإهمال التي تقع على الأطفال في المدارس، سواء كانت طبية أو نفسية أو تعليمية أو جسدية، سيكون لها دور بالغ في صناعة أجيال المستقبل ومواجهة جميع التحديات التي تقع على الأطفال.
وبدوره أشار مساعد مدير عام التربية والتعليم بمحافظة الطائف للشؤون التعليمية عبدالرحمن الصخيري أن إدارة تعليم الطائف تقوم بمهمة كبيرة تجاه تربية الأجيال، والعمل على تهيئتهم بشكل متكامل تربويا ونفسيا وعلمياً وفكرياً، مضيفاً أن هذا الدور يجسد على الواقع من خلال المراقبة والعمل بخطط منظمة من إدارة ومعلمين المدرسة، مبيناً أن الأبناء يظلون أمانة في أعناق جميع من في القطاع التربوي، والمسؤولية كاملة تقع على عاتقهم طالما أن الطالب داخل إطار المدرسة.
ولفت الصخيري إلى أن ما يسمع ويقرأ عما يتعرض له الطلاب في بعض المدارس من إيذاء وعنف من بعض المعلمين، وأحيانا قد يكون الإيذاء من مدير المدرسة أو المرشد الطلابي، يظل محسوبا على الجميع ويجب أن يكون هناك وعي بالدور التربوي والتعليمي، موضحا أنه في حالة وجود ملاحظات سلوكية خاطئة لدى الطلاب، فمن الضروري اتباع الخطوات الإجرائية النظامية التي تؤدي إلى المعالجة المناسبة، مهيبا في الوقت ذاته بالمعنيين الحرص على تعريف الطلاب بالحقوق والواجبات تجاه المعلمين، مشددا على دور المرشد وأثره الإيجابي في هذا الدور، من خلال رسم خطة عمل متكاملة عما يدور داخل المدرسة.

يذكر أن أكثر من 100 مرشد طلابي في تعليم الطائف استفاد من اللقاء المشترك المقام في مركز الأمير سلطان لخدمات التربية الخاصة بالطائف، بحضور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومسؤولي تعليم الطائف للتعريف بحقوق الطفل ومنع العنف في المدارس.

استقبله رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

سفير إثيوبيا: موافقون على الإجراءات السعودية لـ"التصحيح"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/sxMfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، سفير جمهورية إثيوبيا لدى المملكة، محمد حسن، مع وفد ضم السفير الإثيوبي لدى دولة قطر، ورئيس إدارة شؤون الشرق الأوسط، ومدير إدارة المغتربين بوزارة الخارجية الإثيوبية.

وحضر اللقاء من جانب الجمعية، الأمين العام المكلف، المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري، وسكرتير رئيس الجمعية، أحمد بن محمد المحمود، وهدفت الزيارة إلى بحث سبل التعاون، وتبادل وجهات النظر عما ترتب على تصحيح أوضاع العمال الوافدين، وعلى وجه الخصوص العمال الإثيوبيين.

وقد أشاد السفير بدور الجمعية في متابعة إجراءات الحملة، خاصة العمال الإثيوبيين، عندما قامت بزيارات ميدانية للاطلاع على الأوضاع، وزيارة أماكن الإيواء للعمال الذين لم يصححوا أوضاعهم، وتقيم إقامة غير نظامية؛ للتأكد من تمكينهم من حقوقهم، والتي أسماها بالجهود السامية لخدمة حقوق الإنسان.

وأوضح رئيس الجمعية أن الحاجة تدعو لتأهيل العمال الإثيوبيين، حيث إن بعض العمال يفقدون حقوقهم؛ نتيجة أنهم غير مدربين على المهن المستقدمين من أجلها.

وأجاب السفير بأن الحكومة الإثيوبية قامت بإنشاء مراكز للتدريب المهني للعمال القادمين للمملكة، وأكد أن السفارة لا اعتراض لها على الإجراءات السعودية لتصحيح الأوضاع، فقد قامت بتوفير الأوراق الثبوتية للمرحلين، كما أنها تؤكد على معاقبة المخطئ، ولكن تأمل ألا يكون هناك تجاوزات بحق مواطنيها، وخاصة في ظل تضخيم وسائل الإعلام لما يحدث من تجاوزات للبعض؛ مما يساعد على تشويه سمعة العمال الإثيوبيين.

وأكد أن العمال الإثيوبيين النظاميين ملتزمون، وانتقد ما قد يحدث من تصرفات فردية، وشدد على أهمية إبلاغ السفارة عند إيقاف رعاياها، والسماح بزيارتهم كما عرض بعض الحالات، وطالب "الجمعية" بزياراتها؛ للوقوف على مشاكلهم، وخاصة استراحات الإيواء.

وقد وعد رئيس الجمعية بمتابعة تلك الحالات، وبتقديم المساعدة في توفير المعلومات عن عدد الموقوفين من العمال الإثيوبيين في بعض مناطق المملكة، وبما يساعد في الاستعجال بحل أوضاعهم، وترحيلهم، كما أكدت "الجمعية" على حق المملكة السيادي في تنظيم أوضاع من يقيم على أراضيها، بحيث تكون إقامتهم نظامية، مع التأكيد على أهمية احترام حقوق الجميع.

جلسة سرية للمجلس مع وزير التجارة.. اليوم

الشورى يطالب الأجهزة الحكومية بالتسجيل في خدمات المركز الإرشادي لأمن المعلومات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/24/article895308.html

الرياض عبدالسلام البلوي

نبه مجلس الشورى عبر العلاقات العامة والإعلام على سرية جلسة اليوم الثلاثاء التي ستعقد بحضور وزير التجارة والصناعة توفيق الربيعة في الوقت الذي تعلن فيه الوزارة على موقعها 33 مهمة تقوم بها في مجملها ذات مساس مباشر بالوطن ومواطنيه كالإشراف على الأسواق الداخلية وحمايتها من الاستغلال والاحتكار وضبط الأسعار، ومتابعة حركة العرض والطلب للسلع والمواد في الأسواق العالمية، واتخاذ التدابير لتأمين متطلبات الأسواق المحلية منها، ومراقبتها ومراقبة الجودة النوعية للسلع والمواد، وإجراء الفحص والاختبارات المعملية للمواد الغذائية، والحديد والعطورات والأدوية، وأيضاً مكافحة الغش التجاري بمختلف أنواعه، والمشاركة في مكافحة التستر وضبط قضاياه.

من ناحية ثانية أيَّد أعضاء شورى أمس التحفظ على خفض معدل الخصوبة ورحبوا بحذف لجنة الإسكان مايخص ذلك وطلبها الموافقة عليها بعد حذف عبارة (خفض معدل الخصوبة الكلي) الواردة في المحور الأول الخاص بالسكان والتنمية من وثيقة السياسة السكانية التي تعرضت لمناقشة موسعة من أعضاء المجلس.

أول المداخلين كان العضو عبدالله الحربي الذي انتقد الوثيقة السكانية للمملكة حيث أنها لم تتطرق إلى إستراتيجية بعيدة المدى ودعا إلى إعادة النظر فيها وتساءل عن خلو دراسة الوثيقة من الإحصائيات الديموغرافية المتقدمة، مضيفاً أنه على اعتبار أن الأسرة هي الأساس فهل نوقشت على مستوى المجتمع؟ وهل تم التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة سواء المباشرة أو غير المباشرة؟ مقترحاً انشاء مركز معلومات يوفر المعلومات التي يحتاجها واضعو السياسات المستقبلية

وعبر العضو عدنان البار عن عدم الرضا عن الوثيقة في صيغتها وشكلها النهائي المعروض على المجلس وأشار إلى أن المرأة حظيت بدراسة جيدة بينما فئات أخرى كالشباب لم تحظ بذلك كما أغفلت الوثيقة دور المرأة وما تقوم به وأكد الافتقار إلى الدراسات الموثقة.

عضو مجلس الشورى الشيخ عازب آل مسبل أكد على أن ابناء الوطن يحتاجون لمثل هذه الوثيقة التي ترسم لهم مستقبلهم وخططهم لحمايتهم من أخطار اجتماعية تحدق بهم في حال عدم وجود استراتيجية إسكانية تلبي للفرد حاجاته الأساسية، لافتاً إلى أن الحاجة أكبر لضمان التوازن بين النمو السكاني ونمو الطلب على السكن.

عضو لجنة حقوق الإنسان وفاء طيبة نبهت على أن التحول الديموغرافي في العديد من الدول النامية ينذر بخلل في التركيبة السكانية نتيجة التوقعات بتساوي عدد الشباب وعدد كبار السن مستقبلاً، مضيفة أن الوثيقة يجب أن لا تغفل ذوي الاحتياجات الخاصة حيث أنها لم تراع هذه الفئة، وطالبت اللجنة بمعالجة هذا الخلل بتوصية خاصة وقالت "زيادة عدد كبار السن الى 14% امر خطير جدا في ظل المتغيرات التي تحدث في المجتمع". ورأت العضو بثينة أبو طالب أن الوثيقة بصورتها الحالية لا تعتبر وثيقة سكانية حيث أنها لا توضح ملامح السياسة السكانية للمملكة بالنظر إلى مكانتها الاقتصادية والدينية، بالإضافة إلى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة وتوافقها مع الحدود الجغرافية وأشارت إلى أن السياسة السكانية للمملكة ينبغي أن ترتبط بالأمن الوطني والتحديات الإقليمية والدولية، والحدود السياسية السكانية للمملكة.

وتحدثت أبو طالب في مداخلتها عن انحدار في مستوى الانجاب والخصوبة بسبب التأخر في الانجاب والتدخين والتباعد بين

الولادات وعند الوصول إلى 35 سنة عند بعض النساء كما انخفض الانجاب في المناطق الريفية بنسبة تجاوزت 30%.
ويرى العضو محمد رضا نصرالله افتقار الوثيقة للمسوحات الواقعية على محاورها العشرة.. وهذا ما يجعلها بعيدة عن تلمّس احتياجات السكان الفعلية والمتجددة، لإحداث التوازن بين نموهم الأسري، وفئاتهم العمرية، وبين موارد بلادهم المتاحة، للتمتع بحياة كريمة، في بيئة نظيفة، خالية من العبث بمكوناتها، وتدمير عناصرها الطبيعية.
واستبعد نصرالله تحقق ما تهدف إليه السياسة السكانية هذه من خلال مهمة التخطيط التنموي وخدمة سكان الدولة بشكل متساو بسبب عدم تحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي تحقيق حياة كريمة لجميع الفئات والأجناس، وقال لاحظت لجنة الإسكان وجود فجوة بين عدد السكان في المدن الرئيسية، الرياض، جدة، الدمام وبين المناطق الأخرى البعيدة عنها، وأن ذلك يخل بالتنمية المستدامة وتوازنها.
ويضيف نصرالله: المرأة مازالت غير ممكنة تماماً من العمل والعمالة المليونية الوافدة تحتل مواقع عمل، المواطنون هم أجدر بها أما الشباب الذي يشكل ما بين 65و79% من السكان، فإنه يبحث عن فرص عمل لدى الدولة حين تخرجه ولا يجدها لدى القطاع الخاص، بوصف الدولة هي الموظف الرئيسي وشركات القطاع الخاص المعتمدة في سيولتها على مشروعات الدولة واعتماداتها المليارية، لا تخلق مزيداً من الفرص المغرية الأجور للمواطن.
واقترح عضو المجلس سعيد الشيخ توصيات ينوي تقديمها على الوثيقة السكانية للتوسع في الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في متابعة وتقويم السياسة السكانية، وطالب بأن يكون هناك توسع في الإنجاب وأيضا متابعة تطوير هذه الوثيقة خلال السنوات القادمة، كما قدم توصية ثانية لإنشاء مجلس وطني أعلى للإسكان.
بعد ذلك، انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير الصندوق العقاري ورأى عضو أن الطلبات المباشرة والألكترونية للحصول على القروض لم تنخفض؛ ولم يوضح الصندوق رؤيته لمعالجتها، مشيراً إلى أن الصندوق تحدث سابقاً عن حلول لفرز الرقم الكبير من المتقدمين ألكترونياً لكنه لم يشر إلى ذلك في التقرير. وجدد العضو سالم القحطاني مطالبة الصندوق بتقديم حلول تراعي الفئات الاجتماعية التي لاتقدر على السداد، وخصوصاً المتعثرين من مستفيدي الضمان الاجتماعي الذين يجب على الصندوق أن يقف معهم ويجد الحلول المناسبة لمعالجة تعثرهم، وأشار إلى تجاوز المنتظرين للقرض العقاري نصف المليون شخص كما ان اكثر من ترليون ريال قيمة المبالغ المتوقع ان تقدم من الصندوق للمتقدمين بدون شرط الحصول على ارض.
وعارض أحد الأعضاء توصية اللجنة المالية بالعودة إلى تطبيق برنامج القروض الاستثمارية، موضحاً أن الصندوق يعاني شح الموارد المالية وغير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه الأفراد فكيف يضاف إليه عبء تمويل قطاع استثماري قادر على تدبر التمويل من جهات أخرى؟ مؤكداً بأن الصندوق العقاري أثبت من خلال التجارب السابقة أنه أفضل الحلول لمواجهة الأزمة السكانية ولا بد من المضي في دعمه بموازاة الحلول الأخرى من أجهزة الدولة ذات العلاقة، وأن لا تكون الحلول على حساب دعم الصندوق.
ودعا عضو شورى مسؤولي الصندوق إلى التفكير بحلول تساهم في حل مشكلة الإسكان عدا الدعم المادي، ولفت النظر إلى أن الصندوق يحتاج إلى تطوير آليات التحصيل، ومراجعة شروط ومواصفات الوحدات السكنية التي يقرض المواطنين لشرائها.

آخر التقارير التي ناقشها المجلس أمس تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام المالي 321433، حيث أوصت اللجنة بالعمل على فتح مكاتب فرعية للهيئة في المناطق وتوفير الاعتمادات اللازمة، وإيجاد الحوافز اللازمة لاستقطاب الطيارين لسد حاجة النقص في كوادر المراقبة الجوية والحفاظ عليهم.

أكاديميون ومواطنون: كلمة المليك توجيه مباشر للوزراء لخدمة الوطن والمواطن

أكدوا أن راحة أبناء شعبه وخدمتهم همه الأكبر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

سعيد العدواني - جدة

أكاديميون ومواطنون: كلمة المليك توجيه مباشر للوزراء لخدمة الوطن والمواطناعتبر عدد من أعضاء مجلس الشورى واكاديميين كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للوزراء توجيها واضحا ومباشرا لكل المسؤولين، سواء الوزراء او المدراء للادارات المختلفة وسفراء المملكة بتقدم كل الخدمات للمواطنين داخل المملكة وخارجها، وضرورة التجاوب مع مطالبها والعمل على خدمة وراحة المواطن ورفاهيته.

وقالوا: إن هذا التوجيه يؤكد الحرص الكبير الذي يوليه خادم الحرمين لابنائه ومواطنيه في هذا الوطن، وأن راحتهم وخدمتهم هو همه الأكبر.

وقال الدكتور خضر القرشي عضو مجلس الشورى: إن ما قاله خادم الحرمين الشريفين خلال جلسة مجلس الوزراء وبحضور جميع الوزراء ليس بغريب من رجل جبل على حب وطنه ومواطنية، وان ذلك دليل واضح على حرصه -حفظه الله- على خدمة المواطن وتلبية سبل رفاهيته وتحقيق كل احتياجاته وتقديم كامل الخدمة التي يحتاج اليها المواطن سواء في داخل المملكة او خارجها، وما ذكره -حفظه الله وادامه- ما هو الا غيض من فيض من حرصه على أبناء وطنه فحمل الوزراء مسؤوليتهم وان عليهم استقبال المواطن وتقديم ما يحتاج اليه وان عليهم مخافة الله في اداء عملهم قبل كل شيء.

وأضاف: ان خادم الحرمين استشعر حاجة المواطن خارج المملكة وحث سمو وزير الخارجية ليحث السفراء بالوقوف الى جوار المواطن، وتقديم العون والمساعدة له وان يستقبلوا المواطنين ويسخروا كل جهد لخدمتهم، وقال الدكتور خضر: ان عملية التواصل الآن مع اي شخصية واي مسؤول اصبحت ميسرة وسهلة، سواء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي او من خلال تطبيقات الهواتف الذكية التي يمكن اصدارها ولكن مايهم هو سرعة التفاعل والتجاوب مع ما يرد والوقف على الشكوى وحاجة المواطن في هذا الجانب.

وبارك الدكتور احمد أل مفرح عضو مجلس الشورى الميزانية، داعيا الله ان يكون فيها الخير للبلاد والعباد، وقال: ان خادم الحرمين الشريفين دائما ما يؤكد في كل مناسبة ضرورة مخافة الله في كل ما يقوم به المسؤول، وان يتم صرف ما تم اعتماده وفقا لما خصص له وان يعمل الجميع على تقديم الخدمة للمواطن والعمل على رفاهية المواطن وراحته، وهذا توجيه منه -حفظه الله- بالصرف على الوطن والمواطن دون التأخير، وهنا نتسأل لماذا يبقى بعض المسؤولين في إنتظار توجيه لامر ما وينتضر التوجيه في كل صغيرة او كبيرة ويبقى دون ان يتخذ قرارا هو من صميم عمله وكان من الفترض على المسؤول ان يتخذ القرار دون الانتظار في تعليمات او توجيهات تبلغه وتطلب منه تنفيذ عمل، ويقول ال مفرح: إن خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- كان واضحا وصريحا في حديثه للوزراء وحثهم على مخافة الله في اداء عملهم والعمل على صرف الميزانية وفق ما اعتمدت له، وأعلن -حفظه الله- حربه على الفساد منذ سنوات، ووجه رعاة الله بانشاء هيئة لمكافحة الفساد، ولذلك اعتقد بان على الوزراء والمسؤولين استشعار مسؤوليتهم وان يؤدوا الامانة التي تحملوها.

وعن حديث خادم الحرمين الشريفين لسمو وزير الخارجية قال ال مفرح: إن الجميع يعلم ان هناك بعض القصور والتهاون من بعض السفراء اللذين لا يهتمون بقضايا المواطنين خارج المملكة، بل وحتى لا يهتم بما يهم المملكة ولا يكونوا فاعلين، ومن بين هذه الدلائل قضية العمالة وما آلت اليه هذه القضية وخاصة مع بلدان شرق آسيا والتي اثرت حتى على العلاقات

بين البلدين، واعتقد ان على السفر الفاعل ان يكون له علاقاته بمسؤولين برلمانات الدولة التي يمثلها وان يكون صاحب علاقة مع اعضاء البرلمان في الدول الخارجية وخاصة الاعضاء الفاعلين.
وتحدث ال مفرح عن دور السفارات في رعاية المواطن وتقديم الخدمة له، وقال: هناك تقارير تؤكد بان بعض السفارات والممثليات لاتهتم برعايا المملكة وهناك نوع من عدم الاهتمام للمواطن من قبل السفارات وعدم تقديم المساعدة او المشورة وخاصة لمن لديهم اشكالية، مضيفا ان ما سمعناه وسمعه الجميع من خادم الحرمين توجيه واضح وصريح بضرورة تقديم كل العون والمساعدة، خاصة وأن الملك اعتبر كل مواطن يراجع اي مسؤول هو الملك عبدالله، وهذا توجيه واضح بان اي جهة وأي سفارة عليها ان تستنفر لخدمة المواطن.
ويقول ال مفرح: إن هناك سفراء فاعلين وجهودهم ملموسة ومشكورة وهذا واجبهم على وطنهم وأبناء وطنهم فهم على تواصل مع الرعايا بعدة وسائل، ولكن للاسف هناك سفراء ومسؤولون رعايا في دول لا يمكن الوصول اليهم حتى لو حضر المواطن الى مكتبه، وهنا يظهر أمتعاظ المواطنين من السفارات وحتى من الحكومة بسبب عدم اداء مسؤول واجبه بكل امانة، وتطرق ما يظهر من عدد من المواطنين في الخارج من تصرفات غير لائقة ومخالفة سواء لعادات المملكة وتقاليدها واعرافها وشريعتها ومخالفتهم ايضا لأنظمة البلد، ويقول: إن على السفارات الا تقف مكتوفة الايدي بل يجب العمل على احتواء مثل هؤلاء ومناصحتهم وتوجيههم والعمل على تعديل سلوكهم حتى لا يسيئوا لسمعة المملكة ومكانتها.
ويقول الدكتور سعيد الأفندي المشرف على مركز الأمير نايف للقيم الاخلاقية وعميد كلية التربية بجامعة الملك عبدالعزيز: لاشك بان توجيهات خادم الحرمين الشريفين تنطلق من المادة الاولى والرئيسية في دستور هذا الوطن، وهي أنها دولة اسلامية وتنظيمها وسياسة تعاملها تنطلق من تعاليم الشريعة الاسلامية، وما ذكره الملك المفدى ما هو الا تفعيل للقيم الإسلامية من خلال خدمة الناس وتقديم الخدمة للمواطن ومساعدته وقضاء حوائجه ومتطلباته، وما توجيه خادم الحرمين الشريفين إلا تأكدي على حرصه -حفظه الله- بضرورة تقديم الخدمة للمواطن والعمل على خدمتة، وخص -حفظه الله- دور السفارات في الخارج وضرورة فتح ابوابها لكل مواطن يحتاج العون واعتباره من يطلب المساعدة هو ملك المملكة، وهذا فيه فخر لكل مواطن لنا كأكاديميين ومثقفين وطالبي علم، وحتى يشعرنا بالفخر ان نسمع من قائدنا هذا الاهتمام والتوجيه وتحميله الامانة للمسؤولين، ومطالبته لهم بان يكونوا على قدر المسؤولية عند اداء امانتهم.
ويقول الدكتور حسين الشريف رئيس جمعية حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة: إن الاهتمام الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين لكل أبناء هذا الوطن ليس بغريب وليس وليد هذه اللحظة، بل أن خادم الحرمين -حفظه الله- في كل مناسبة ولقاء معه بالمسؤولين يؤكد على ضرورة منح المواطن كامل حقوقه وتقديم كل المساعدة له وتسخير كل خيرات هذا الوطن له والعمل على ان يعيش بكل رفاهية وراحة.
وأضاف: ان ما طالب به خادم الحرمين الشريفين من سمو وزير الخارجية بضرورة تقديم المساعدة لكل مواطن في الخارج توجيها وواضحا وصريحا، فالاصل في وجود السفارة في الخارج هو خدمة الوطن وخدمة المواطن من الدارسين والزائرين لاي بلد، وقال: إن على السفارات ان تضاعف جهودها في خدمة المواطن في الخارج وان تقدم الخدمة للمواطن بالشكل الذي يتطلع اليه الملك المفدى، وحقيقة هناك العديد من السفارات تعمل بشكل جيد وتهتم بالمواطن وتقدم الخدمة له بشكل مقبول، ولكن البعض الآخر لا يولي المواطن او قضاياه اي اهتمام ولا تبالي بشكاوى المواطنين، وأضاف أنه اصبح بالامكان تقديم طلب المساعدة والاستشارة من خلال وسائل التواصل المتعددة ولكن ما يهم هو سرعة التجاوب مع ما يصل ويرد الى الجهة وتلبية احتياج المواطن وتلبية متطلباته.
وعبر عدد من المواطنين عن بالغ شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين وتأكيده على ضرورة تقديم الخدمة للمواطن بالشكل الصحيح وان تسخر كل الجهود لخدمة ابناء الوطن، وقالوا: إن ما سمعوه يعد توجيها واومر واضحة لكل مسؤول وكل سفارة بان يكون همها الاول وركيزة علمها هو خدمة الوطن والمواطن وتقديم كل الخدمة التي يحتاج اليها، قال حسين الاحمدي: نفخر كمواطنين بما قاله خادم الحرمين في كلمته التي وجهها للوزراء، وهذا توجيه واضح ولا اعتقد بان هناك ابلغ من هذا التوجيه الذي يؤكد حرص المليك على ابناء وطنهم وخدمته فهو -حفظه الله- وضع المواطن كأنه ملك المملكة بهدف استنفار كل جهة يراجعها المواطن، نتوجه بالدعاء لهذا الملك الصالح ونسأل الله ان يحفظه ويسبغ عليه ثوب الصحة والعافية، ويقول المواطن خالد الغامدي: انه فخور بما قاله خادم الحرمين الشريفين، وانه يفخر بان يكون مواطنا سعوديا خاصة بعد ما قاله خادم الحرمين واعتبار اي مواطن بمثابة الملك عبدالله عند مراجعته لاي ادارة، وقال الغامدي: اننا ندعوا ان يسخر لهذا الملك البطانة الصالحة الذين يحققون اهداف وتطلعات خادم الحرمين الذي يعرف كل مواطن حرص ملك الوطن على مواطنيه، وان همه خدمته وتوفير كل سبل الراحة والرعاية لهم، ويقول المواطن طارق بن غرم ال يحيى: إن كلمة خادم الحرمين الشريفين توجيه واضح لكل مسؤول يرى بان خدمة المواطن امر ثانوي، فما وجه به الملك للوزراء وطلبه بان يتم تقديم كل الخدمة والرعاية والعون لكل مواطن يدل بان هذا الامر يجب أن يكون اول اتمامات المسؤول بل ابرزها وان على اي مسؤول تسخير وقته ووقت موظيفه وجهته لتقديم الرعاية والخدمة التي يحتاج اليها المواطن.

ويرى المواطن حمد الازوري ان توجيه الملك واضح لكل مسؤول، وقال: إن خادم الحرمين حمل الوزراء الامانة امام الجميع، وان على كل مسؤول ان يتقي الله في اداء عمله وان يقوم بصرف ما خصص في الميزانية وفق ما اعتمدت له وبكل امانة.
واضاف يقول: إن الملك اول من حارب الفساد واليوم وضع المسؤولين امام الأمر الواقع بالعمل بكل جهد سواء في خدمة المواطن مباشرة او العمل على تسهيل كل ما يحتاج اليه، واعرب المواطن صالح السهيمي عن بالغ شكره وتقديره لخادم الحرمين، داعيا الله ان يمده بالصحة والعافية وان يسخر له البطانة الصالحة الذين يقومون باداء الامانة بالشكل الصحيح، وقال أيضا: إن ما قاله خادم الحرمين اليوم للوزراء يبعث في نفوسنا نحن كمواطنين الفخر والعزة ويشعرنا بقيمتنا كمواطنين، مضيفا أن على كل مسؤول وزير او مدير أن يتقي الله في اداء مهمته وان ينفذها بالشكل الذي يرضي الله اولا ثم ولاة الأمر.

إساءة المعاملة النفسية للمرأة بتطليقها لعدم الكفاءة في النسب لموروثات فكرية وثقافية نجد بعض الفقهاء أباحوا التطليق لعدم الكفاءة في النسب مستندين على أحاديث موضوعة ومُنكرة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

إساءة المعاملة النفسية للمرأة بتطليقها لعدم الكفاءة في النسبمن أشد أنواع الإساءة النفسية قسوة على المرأة أنّه بعد زواجها بموافقة والدها، تُفاجأ بعد وفاته ،صدور صك من المحكمة بتطليقها من زوجها أبي أطفالها لعدم الكفاءة في النسب رغمًا عنها، ودون علمها لرفع أحد إخوتها، أو أبناء عمومتها دعوى للقضاء بعدم كفاءة زوجها لها في النسب، بل تُفاجأ باقتحام الشرطة لها هي وزوجها للقبض عليهما بتهمة الخلوة غير الشرعية لصدور صك من المحكمة بتطليقها من زوجها، وتودع هي وزوجها في السجن، وترتب على هذا هروب بعض الأزواج بزوجاتهم وأطفالهم، وتنقلهم في المدن والقرى لعدم تنفيذ حكم التفرقة بينهم، ويُحرم الأولاد من الدراسة في المدارس ويعيش الزوجان على إعانات المحسنين، إضافة إلى الإساءة النفسية والمادية للأولاد عندما يُحكم على والديهما بالانفصال لعدم كفاءة نسب أبيهم لنسب أمهم، وهم يحملون هذا النسب!
والتطليق لعدم الكفاءة في النسب عرف قبلي جاهلي لا يمتّ للدين بصلة، لأنّ مقياس الأفضلية في الإسلام التقوى، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلّم عن القبلية، وقال:" دعوها فإنّها منتنة"، ولكن لموروثات فكرية وثقافية نجد بعض الفقهاء أباحوا التطليق لعدم الكفاءة في النسب مستندين على أحاديث موضوعة ومُنكرة؛ إذ نجد مثلًا في أحد صكوك فسخ النكاح لعدم الكفاءة في النسب، نقلًا بالنص ما كتبه السرخسي الحنفي في مبسوطه، وبنى حكمه عليه، مع العلم أنّ الأحاديث التي استند عليها السرخسي أحاديث موضوعة وضعيفة، وواردة في كتب الموضوعات، وهي:
1.حديث" العرب أكفَاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة، وحيٌّ لحيٍّ، ورجل لرجل إلا حائك أو حجام " رواه الحاكم وله ألفاظ أخرى لا يصح منها شيء، وإن قال بعضهم: إنَّ الحاكم صححه، وماذا عسى يغني تصحيح الحاكم، وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عنه، فقال: هذا كذب لا أصل له، وقال في موضع آخر: باطل ، وقال ابن عبد البر: هذا منكر موضوع، ورد عن

وضع هذا الحديث وضعفه في ص 940 من الجزء الثاني من كتاب علل الحديث لعبد الرحمن الرازي، الناشر مكتبة الخانجي، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ولم يثبت في اعتبار الكفاءة في النسب حديث.
2."العرب بعضهم أكفاء بعض، والموالي بعضهم أكفاء بعض" أخرجه البزّاز من حديث معاذ رفعه فإسناده ضعيف ، لقد ورد في الصحيح ما يدل على فضل العرب، وفضل قريش على العرب وفضل بني هاشم على قريش، ولكن لم يرد ذلك في أمر الكفاءة.
وقد ضعّفه الإمام أحمد بن حنبل، وعندما قيل له: كيف تأخذ به وأنت تضعفه ؟ قال العمل عليه ،يعني أنّه ورد موافقاً لأهل العرف.[ابن قدامة : المغني 7/377، المكتبة التجارية، مكة المكرمة ،الطبعة الثانية ،عام 1417هـ / 1977م.]
3. حديث: "لا يزوج النساء إلاّ الأولياء، ولا يُزوجنّ إلاّ من الأكفاء" فقد رواه البيهقي عن جابر رضي الله عنه لكن في إسناده الحجاج بن أرطأة، قال عنه الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس. وورد عن طريق مبشر بن عبيد عن الحجاج بن أرطأة عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ينكح النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء، ولا مهر دون عشرة دراهم"
قال أبو أحمد بن عدي: هذا الحديث مع اختلاف ألفاظه في المتون واختلاف إسناده باطل كله، لا يرويه إلّا مبشر، قال أحمد: مبشر ليس بشيء، أحاديثه موضوعات كذب، يضع الحديث، وقال الدار قطني: يكذب، وقال ابن حبّان: يروي عن الثقات الموضوعات [ابن الجوزي: كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، ص 495، دار ابن حزم، ط 1، 1429هـ – 2008م] وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة:" قال أحمد مبشر أحاديثه موضوعة كذاب، وقال ابن عدي هذا الحديث أخرجه مع اختلاف ألفاظه واختلاف إسناده باطل كل لا يرويه إلا مبشر وهو كذّاب يضع الحديث [كتاب النكاح: ص 165]
4. نسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم حديث لم يقله، هو" النكاح رق فلينظر أحدكم أين يضع كريمته".
إنّ ما أدلى به أحد القضاة لجريدة الحياة في 2013/9/18 بأنّ وزارة العدل تدرس توحيد الأحكام القضائية في 150 قضية، بناءً على طلب سماحة المفتي، من ضمنها قضايا التطليق لعدم الكفاءة في النسب، لم يُشر إلى استناد بعض القضاة على أحاديث ضعيفة وموضوعة في أحقية ولي أمر المرأة المتزوجة بفسخ عقد نكاح أخته، أو ابنة عمه من زوجها في حال عدم وجود كفاءة في النسب دفعاً للعار" مع أنّ هذه القضايا تُرفع من أحد إخوة الفتاة أو أحد أبناء عمومتها بعد وفاة الأب الذي تمّ الزواج بموافقته، بل نجد بعض القضايا رفعها أحد الإخوة، والأب على قيد الحياة، ورُفضت الدعوى، وبعد وفاة الأب رفع الأخ ذاته دعوى التطليق، وعلى الرغم من ثبوت معارضة الأب في الحكم السابق إلّا أنّ القاضي أمر بفسخ عقد النكاح!

تماسك أسعار البترول وانعكاسه على البيئة الاقتصادية بالمملكة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/111231.html

د. عبدالوهاب بن سعيد القحطاني

أقر مجلس الوزراء برئاسة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، ميزانية الدولة، للسنة المالية 1435/1436هـ (2014م)، وذلك في جلسته ليوم الاثنين 19 صفر 1435هـ، حيث بلغت 855 مليار ريال، بزيادة عن السنة المالية الماضية بحوالي 26 مليار ريال، وبنسبة زيادة بحوالي 3.1% عن السنة المالية السابقة، لذلك تعتبر ميزانية السنة المالية الجديدة قياسية مقارنة بالسنوات المالية السابقة.

وبلغت إيرادات الدولة 1.31 تريليون ريال، بينما كانت مصروفاتها المقدرة للسنة المالية الماضية 1434/1435هـ حوالي 829 مليار ريال. وحققت الحكومة فائضاً مالياً بحوالي 206 مليارات ريال، أما التضخم المالي في الجانب الاستهلاكي فقد كان مستقراً في 2013م بحدود 5%، ويتوقع أن يستقر معدل التضخم في هذا المستوى في عام 2014م. وكان النمو في إجمالي الناتج المحلي حوالي 3.6% في عام 2013م. ويبلغ النمو في الناتج غير البترولي حوالي 5% في عام 2013م. ولقد تراجع الدين العام إلى 75.1 مليار ريال بنسبة تقريبية من الإيرادات بحوالي 5.7%، وبنسبة تقريبية من المصروفات المقدرة بحوالي 8.8%.

ولقد استفادت البيئة الاقتصادية في المملكة من الارتفاع القوي والمتماسك لأسعار البترول، والذي واكبته زيادة في كمية الإنتاج، وبالتالي زادت إيرادات الدولة من البترول؛ مما ساعد الحكومة على زيادة حجم الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع الإنمائية. وسيستمر الاقتصاد السعودي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في السنوات القادمة، إذا حافظت المملكة على هذا المستوى الإنتاجي من البترول والإنفاق على المشاريع التنموية العملاقة. وتسعى الحكومة السعودية إلى دعم القطاع الخاص ليكون داعماً أساسياً قوياً في مستقبل التنمية الشاملة على المدى الطويل. وسيتحقق هذا -إن شاء الله- بعد عدد من الإصلاحات الهيكلية.

وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، التي لا تزال تبعاتها تعم العالم، فقد استطاعت المملكة تجاوزها بنجاح، حيث حققت فائضاً كبيراً في ميزانية السنة المالية الماضية، فقد كانت ميزانية قياسية في تاريخ المملكة. وتصدر ميزانية السنة المالية 1435/1436هـ (2014م) بدفع اقتصادي قوي للتنمية الشاملة، بحيث يوازن بين التوسع الاقتصادي وخلق فرص العمل وكبح جماح التضخم المالي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين والمقيمين. ويعكس الإنفاق الحكومي التزام المملكة تجاه ما وعدت به في قمة العشرين في عام 2010م، وذلك بإنفاق أكثر من 400 مليار دولار (1500 مليار ريال) على مدى خمس سنوات، لدعم واستقرار الاقتصاد العالمي، الذي يؤثر في الاقتصاد السعودي؛ لكون المملكة تعتمد بنسبة كبيرة على ايرادات البترول سلباً وإيجاباً. وإليكم تفاصيل الميزانية حسب القطاعات:

أولاً: قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية

يحظى التعليم برعاية واهتمام خادم الحرمين الشريفين، لذلك كان له نصيب كبير في ميزانية الدولة في السنوات المالية السابقة، وكذلك السنة المالية الجديدة 1435/1436هـ (2014م)، فقد رصد لهذا القطاع المهم حوالي 210 مليارات ريال بزيادة بلغت 42 مليارا عن السنة المالية السابقة، التي خصص للتعليم والتدريب في ميزانيتها 168 مليار ريال. وكان نمو ميزانية التعليم وتنمية الموارد البشرية بحوالي 25%، بينما بلغت نسبته في المصروفات حوالي 24.6%. وهذه نسبة متوازنة تتبعها الدولة؛ لمواجهة النمو في هذا القطاع الذي يمس حياة المواطنين. وتشمل ميزانية قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية كلا من التعليم العام والتعليم الجامعي والابتعاث الخارجي والتدريب التقني والمهني.

وتعكس ميزانية التعليم رغبة القيادة الحكيمة في تنمية المورد البشري السعودي في مختلف المجالات: الاقتصادية، والإدارية، والهندسية، والتقنية، ليكون على مستوى عال من التعليم والمهارات.

ثانياً: مخصصات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية التي كانت في المركز الثاني بعد قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية في ميزانية السنة المالية الجديدة 1436/1435هـ، حيث رصد لهذا القطاع 108 مليارات ريال، بينما كانت ميزانية هذا القطاع في السنة المالية السابقة 1435/1434هـ حوالي 68.7، وذلك بزيادة بلغت 39.3 مليار ريال ونسبة زادت عن سابقتها بحوالي 57.2%، وبذلك تحافظ على مركزها النسبي في الميزانية على مدى الخطة الخمسية الثامنة (2005-2009م) والسنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية التاسعة، فقد بلغت مخصصاتها في الميزانية الحالية 86.5 مليار ريال بزيادة نسبتها 26%. وتمثل ميزانية هذا القطاع حوالي 12.63% من المصروفات المقدرة للسنة المالية الجديدة. ولقد ارتفعت مخصصات الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية خلال ميزانيات الأعوام الثلاثة من 2010 إلى 2013م، وذلك لتغطية التكاليف المتزايدة للرعاية الصحية وزيادة التغطية الصحية للمواطنين. وتشمل الميزانية عدداً من المشروعات مثل استكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، وكذلك إنشاء مستشفيات جديدة.

وتعتبر مخصصات هيئة الهلال الأحمر السعودي ومخصصات الهيئة العامة للغذاء والدواء ضمن ميزانية هذا القطاع.

وتضمنت الميزانية الخدمات الاجتماعية من مشاريع جديدة لإنشاء أندية رياضية، ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ودعم إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعية؛ لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني، بهدف مسابقة الزمن لخفض الفقر بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة، والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي.

ثالثاً: قطاع التجهيزات الأساسية والنقل والاتصالات، حيث تم اعتماد ميزانية بحوالي 66.6 مليار ريال للسنة المالية الجديدة 1436/1435هـ، وذلك بزيادة عن السنة المالية السابقة بلغت 31.4 مليار ريال وبنسبة زيادة مئوية بحوالي 89%. وتشكل ميزانية التجهيزات الأساسية والنقل والاتصالات حوالي 7.8% من المصروفات المقدرة للسنة المالية الجدديدة. وقد كانت ميزانية السنة المالية السابقة حوالي 35.2 مليار ريال. ولقد زادت مخصصات هذا القطاع بنسبة أكبر من غيرها في القطاعات الأخرى.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة، وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً للطرق، والخدمات البريدية، والموانئ، والخطوط الحديدية، والمطارات، ومؤسسة البريد السعودي، والمؤسسة العامة للموانئ، ومخصصات المؤسسة العامة للخطوط الجوية السعودية، ومخصصات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، وهيئة المساحة الجيولوجية، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. وتشمل أيضاً عدداً من المشروعات، مثل: تطوير مرافق الكهرباء، وإنشاء أرصفة في بعض الموانئ، وتطوير عدد من المطارات الإقليمية، وتنفيذ وتطوير الطرق السريعة المزدوجة والمفردة في جميع أنحاء المملكة.

رابعاً: قطاع الموارد الاقتصادية، والتي تم تخصيص 61 مليار ريال لها، لتشمل قطاعات المياه والصناعة والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في الميزانية الجديدة، وذلك بزيادة بلغت حوالي 3.2 مليار ريال عن السنة المالية الماضية التي كانت ميزانية هذه القطاعات فيها 57.8 مليار ريال، وذلك بزيادة بلغت نسبتها حوالي 5.5% عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي 1435/1434هـ.

وبلغت نسبة مخصصات هذه القطاعات إلى المصروفات المقدرة في الميزانية الجديدة حوالي 7.1%. ومع الزيادة في مخصصات قطاع الموارد الاقتصادية استمرت زيادة نسبة المخصصات لهذا القطاع إلى إجمالي الإنفاق العام في المملكة للعام الخامس على التوالي. ولقد بقي ترتيب مخصصات قطاع الموارد الاقتصادية من المرتبة الثالثة في ميزانية السنة المالية الجديدة، ويرجع ذلك لزيادة الأهمية النسبية لصناديق الإقراض المتخصصة. وتضمنت الميزانية البنود المعتادة لمشاريع توفير خدمات الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب، وتعزيز مصادر المياه والسدود وحفر الآبار، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة، وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة، وتوسعة القائم منها، والمصروفات التأسيسية والتشغيلية والدراسات. كما تتضمن البنود المعتادة لمشروعات مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الزور، ومصروفات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

خامساً: تم تخصيص 39 مليار ريال للشؤون البلدية والقروية في الميزانية المالية 1436/1435هـ، وذلك بزيادة عن الميزانية السابقة والتي كانت 29.2 مليار ريال بزيادة نمو نسبتها حوالي 33.6%. وتمثل ما نسبته حوالي 4.6% من المصروفات المقدرة للسنة المالية 1436/1435هـ. وقد ارتفعت مخصصات الشؤون البلدية والقروية من الإيرادات أو من النفقات بزيادة نسبية وتشمل ميزانية هذا القطاع مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة، تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن، وتحسين وتطوير لما هو قائم، بهدف فك الاختناقات

المرورية، إضافة إلى استكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومبان إدارية وحدائق ومتنزهات. إضافة إلى مخصصات عدد من الهيئات الأخرى، والتي منها ما يلي: مخصصات هيئة حقوق الإنسان، ومخصصات الهيئة العامة للطيران المدني، ومخصصات الهيئة العامة للسياحة، ومخصصات المؤسسة العامة للصناعات الحربية، ومخصصات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، ومخصصات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، ومخصصات استكمال المراحل المتتالية من المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية، حيث يعد أهم أهداف "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات".

وفي الختام، جعلها الله ميزانية خير للوطن والمواطن، في ظل القيادة الرشيدة، التي تحرص على رفاهية المواطن وأمنه وصحته وسلامته.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

صدور ثلاثة مراسيم ملكية لتنظيم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436هـ

تحويل الفائض إلى حساب احتياطي الدولة وعدم السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/24/article895082.html

الرياض - واس

صدرت ثلاثة مراسيم ملكية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436هـ، وفيما يلي نصوص المراسيم: م/ 13 20/ 2/ 1435هـ بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المواد (72، 73، 76، 78) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 90) بتاريخ 1412/8/27هـ. وبعد الاطلاع على المواد (25، 26، 27) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 13) بتاريخ 3/ 3/ 1414هـ. وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/ 6) بتاريخ 12/ 4/ 1407هـ الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام. وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/ س/ 46325) بتاريخ 10/ 9/ 1425هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1424/ 1425هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 227) بتاريخ 16/ 7/ 1426هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1425/ 1426هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 149) بتاريخ 11/ 11/ 1427هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1426/ 1427هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 177) بتاريخ 21/ 11/ 1428هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1427/ 1428هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 1) بتاريخ 3/ 1/ 1433هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1432/ 1433هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 18) بتاريخ 17/ 2/ 1434هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1433/ 1434هـ. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (260) وتاريخ 1/ 8/ 1434هـ القاضي بالموافقة على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر وتعثر مشروعات الجهات الحكومية التنموية.

وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة المالية 1435/ 1436هـ. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (75) بتاريخ 20/ 2/ 1435هـ. رسمنا بما هو آت: أولاً: تقدر إيرادات الدولة للسنة المالية 1435/ 1436هـ بمبلغ (000ر 000ر 000ر 855) ثمان مئة وخمسة وخمسين مليار ريال. وتعتمد مصروفاتها للسنة المالية 1435/ 1436هـ بمبلغ (000ر 000ر 000ر 855) ثمان مئة وخمسة وخمسين مليار ريال. ثانياً: تستوفى الإيرادات طبقاً للأنظمة المالية وتودع جميعها بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي. ثالثاً: تفويض وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع الممولة من فائض إيرادات كل من السنوات المالية (1424/ 1425 و 1425/ 1426 و 1426/ 1427 و 1427/ 1428 و 1432/ 1433 و 1433/ 1434) الصادر بشأنها الأمر السامي رقم (خ/ س/ 46325) بتاريخ 10/ 9/ 1425هـ والأمر الملكي رقم (أ/ 227) بتاريخ 16/ 7/ 1426هـ والأمر الملكي رقم (أ/ 149) بتاريخ 11/ 11/ 1427هـ والأمر الملكي رقم (أ/ 177) بتاريخ 21/ 11/ 1428هـ. والأمر الملكي رقم (أ/ 1) بتاريخ 3/ 1/ 1433هـ. والأمر الملكي رقم (أ/ 18) بتاريخ 17/ 2/ 1434هـ. رابعاً: تصرف النفقات وفق الميزانية والتعليمات الخاصة بها. خامساً: يحول ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي الدولة، ولا

يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (سادساً) من مرسومنا هذا. سادساً: تفويض وزير المالية بالاقتراض والتحويل من حساب احتياطي الدولة بحسب ما تقتضيه المصلحة - لحساب تسديد الدين العام ولتغطية عجز الميزانية. سابعاً: أ- تتم المناقلات بين اعتمادات فصول وفروع الميزانية بقرار من وزير المالية بناء على تقرير مشترك بينه والوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة. ب - تتم المناقلات بين اعتمادات أبواب الميزانية بقرار من وزير المالية. ج - تتم المناقلات بين بنود كل من الباب الأول والباب الثاني، وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة على ألا يزيد ما ينقل إلى أي بند أو برنامج عن نصف الاعتماد الأصلي للبند أو البرنامج الذي سينقل إليه فيما عدا بنود وبرامج الرواتب وما يزيد عن نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية.

د - تتم المناقلات بين اعتمادات كل من برامج التشغيل والصيانة غير السنوية في الباب الثالث ومشاريع الباب الرابع بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة. ه - تتم المناقلات بين الوفورات المتحققة في تكاليف المشاريع المعتمدة بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة بشرط ألا يزيد ما يضاف إلى تكاليف أي مشروع معتمد على نسبة (10) بالمئة من التكاليف الكلية المعتمدة له. و - تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب (الثالث) وما يزيد على (10) بالمئة من التكاليف المعتمدة للمشاريع في الباب (الرابع) بقرار من وزير المالية. ثامناً: لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية. تاسعاً: لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يرتب التزاماً على سنة مالية مقبلة باستثناء ما يلي: أ - العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رصد اعتمادات سنوية لها. ب - عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية ويتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد وألا يرتبط على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى. ج - عقود برامج التشغيل والصيانة وتنفيذ المشاريع شريطة أن يتم الالتزام في حدود التكاليف المعتمدة لكل برنامج أو مشروع. عاشراً: إذا ظهر خلال السنة المالية 1435/ 1436ه أن هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المقرر تعين عرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء إذا كان التجاوز ناتجاً عن تصرف غير مبرر، وإلا جاز لوزير المالية أو من ينيبه الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية 1435/ 1436ه. حادي عشر: تعتمد التشكيلات الإدارية لكل جهة حسبما صدرت بها الميزانية العامة، ولا يجوز تعديلها إلا بقرار مبني على ما تنتهي إليه اللجنة العليا للتنظيم الإداري. ثاني عشر: لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية وبالشروط والأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المتبعة.

أ - لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رتب خلاف ما هو معتمد بالميزانية. ب - يستثنى من الفقرة (أ) من هذه المادة تعيين الوزراء، والوظائف التي تحدث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة. ج لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرتب المعتمدة بالميزانية. د - يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحوير مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف، وتخفيض المراتب، وذلك بناء على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة. ه - يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد، وذلك بناء على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة. رابع عشر: على الأجهزة الرقابية متابعة تطبيق ما تقضي به الأنظمة السارية والقرارات والتعليمات ذات الصلة. خامس عشر: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم. سادس عشر: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

م/ 14 20/ 2/ 1435ه بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المواد (72، 73، 76، 78) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 90) بتاريخ 27/ 8/ 1412ه. وبعد الاطلاع على المواد (25، 26، 27) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 13) بتاريخ 3/ 3/ 1414ه. وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/ 6) بتاريخ 12/ 4/ 1407ه الذي يَنُصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام. وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/ س/ 46325) بتاريخ 10/ 9/

1425ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1424/ 1425ه. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 227) بتاريخ 16/ 7/ 1426ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1425/ 1426ه. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 18) بتاريخ 17/ 2/ 1434ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1433/ 1434ه. وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1435/ 1436ه. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (76) بتاريخ 20/ 2/ 1435ه. رسمنا بما هو آت: أولاً: تقدر مصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1435/ 1436ه بمبلغ (000ر000ر542ر37) سبعة وثلاثين ملياراً وخمس مئة واثنين وأربعين مليون ريال. ثانياً: تقدر إيرادات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1435/ 1436ه بمبلغ (000ر000ر436ر4) أربعة مليارات وأربع مئة وستة وثلاثين مليون ريال. ثالثاً: يعتمد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (000ر000ر106ر33) ثلاثة وثلاثون ملياراً ومئة وستة ملايين ريال.
رابعاً: تصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المالية المرعية. خامساً: تستوفي الأمانات والبلديات إيراداتها طبقاً للأنظمة والتعليمات المرعية، وعلى الجهات المختصة متابعة تنفيذ ذلك. سادساً: تسري على ميزانيات الأمانات والبلديات الأحكام المنصوص عليها في المواد (3، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15) من المرسوم الملكي رقم (م/ 13) بتاريخ 20/ 2/ 1435ه الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436ه. سابعاً: يتم النقل من وفر اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات إلى اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات الأخرى بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية. ثامناً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانيات في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم. تاسعاً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا.
م/ 15 20/ 2/ 1435ه بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المواد (72، 73، 76، 78) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 90) بتاريخ 27/ 8/ 1412ه. وبعد الاطلاع على المواد (25، 26، 27) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 13) بتاريخ 3/ 3/ 1414ه. وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/ 6) بتاريخ 12/ 4/ 1407ه الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام. وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/ س/ 46325) بتاريخ 10/ 9/ 1425ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1424/ 1425ه. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 227) بتاريخ 16/ 7/ 1426ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1425/ 1426ه. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 149) بتاريخ 11/ 11/ 1427ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1426/ 1427ه. وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436ه. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (77) بتاريخ 20/ 2/ 1435ه. رسمنا بما هو آت: أولاً: تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436ه وفقاً للتالي: 1 - تقدر إيرادات المؤسسة العامة للموانئ بمبلغ (000ر000ر074ر4) أربعة مليارات وأربعة وسبعين مليون ريال، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ (000ر000ر752ر1) مليار وسبع مئة واثنين وخمسين مليون ريال. 2 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بمبلغ (000ر000ر595ر26) ستة وعشرين ملياراً وخمس مئة وخمسة وتسعين مليون ريال، وتستوفى إيراداتها وتصرف نفقاتها وفقاً لنظامها.
3- تقدر إيرادات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بمبلغ (000ر000ر850ر1) مليار وثمان مئة وخمسين مليون ريال، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ (000ر720ر481ر2) مليارين وأربع مئة وواحد وثمانين مليوناً وسبع مئة وعشرين ألف ريال. 4- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بمبلغ (000ر100ر576ر16) ستة عشر ملياراً وخمس مئة وستة وسبعين مليوناً ومئة ألف ريال. 5- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بمبلغ (000ر000ر876ر1) مليار وثمان مئة وستة وسبعين مليون ريال.
6- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة الملكية للجبيل وينبع بمبلغ (000ر000ر021ر9) تسعة مليارات وواحد وعشرين مليون ريال. 7- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بمبلغ (000ر000ر396) ثلاث مئة وستة وتسعين مليون ريال. 8- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ (000ر490ر308) ثلاث مئة وثمانية ملايين وأربع مئة وتسعين ألف ريال. 9- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك سعود بمبلغ (000ر110ر545ر9) تسعة مليارات وخمس مئة وخمسة وأربعين مليوناً ومئة وعشرة آلاف ريال. 10- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك عبدالعزيز بمبلغ (000ر610ر984ر5) خمسة مليارات وتسع مئة وأربعة وثمانين مليوناً وست مئة وعشرة آلاف ريال. 11- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمبلغ (000ر370ر394ر1) مليار وثلاث مئة وأربعة وتسعين مليوناً وثلاث مئة وسبعين ألف ريال. 12 -

تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمبلغ (000ر920ر112ر4) أربعة مليارات ومئة واثني عشر مليوناً وتسع مئة وعشرين ألف ريال. 13- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الجامعة الإسلامية بمبلغ (000ر650ر033ر1) مليار وثلاثة وثلاثين مليونا وستة مئة وخمسين ألف ريال.
14- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فيصل بمبلغ (000ر190ر296ر2) مليارين ومئتين وستة وتسعين مليوناً ومئة وتسعين ألف ريال. 15- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة أم القرى بمبلغ (000ر110ر823ر2) مليارين وثمان مئة وثلاثة وعشرين مليوناً ومئة وعشرة آلاف ريال. 16 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك خالد بمبلغ (000ر530ر726ر3) ثلاثة مليارات وسبع مئة وستة وعشرين مليوناً وخمس مئة وثلاثين ألف ريال. 17 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة طيبة بمبلغ (000ر690ر230ر2) مليارين ومئتين وثلاثين مليوناً وست مئة وتسعين ألف ريال. 18- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة القصيم بمبلغ (000ر440ر565ر2) مليارين وخمس مئة وخمسة وستين مليوناً وأربع مئة وأربعين ألف ريال. 19 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الطائف بمبلغ (000ر630ر064ر2) مليارين وأربعة وستين مليونا وست مئة وثلاثين ألف ريال. 20 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة جازان بمبلغ (000ر160ر851ر1) مليار وثمان مئة وواحد وخمسين مليوناً ومئة وستين ألف ريال.
21 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الجوف بمبلغ (000ر420ر453ر1) مليار وأربعة مئة وثلاثة وخمسين مليوناً وأربع مئة وعشرين ألف ريال. 22 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة حائل بمبلغ (000ر030ر365ر1) مليار وثلاث مئة وخمسة وستين مليوناً وثلاثين ألف ريال. 23 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة تبوك بمبلغ (000ر210ر361ر1) مليار وثلاث مئة وواحد وستين مليوناً ومئتين وعشرة آلاف ريال. 24 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الباحة بمبلغ (000ر700ر997) تسع مئة وسبعة وتسعين مليوناً وسبع مئة ألف ريال. 25 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة نجران بمبلغ (000ر490ر172ر1) مليار ومئة واثنين وسبعين مليوناً وأربع مئة وتسعين ألف ريال. 26 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الحدود الشمالية بمبلغ (000ر280ر002ر1) مليار ومليونين ومئتين وثمانين ألف ريال.
27- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمبلغ (000ر480ر603ر2) مليارين وست مئة وثلاثة ملايين وأربع مئة وثمانين ألف ريال. 28- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الدمام بمبلغ (000ر160ر216ر3) ثلاثة مليارات ومئتين وستة عشر مليوناً ومئة وستين ألف ريال. 29- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز بمبلغ (000ر970ر310ر1) مليار وثلاث مئة وعشرة ملايين وتسع مئة وسبعين ألف ريال. 30- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة المجمعة بمبلغ (000ر970ر959) تسع مئة وتسعة وخمسين مليوناً وتسع مئة وسبعين ألف ريال. 31- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة شقراء بمبلغ (000ر560ر001ر1) مليار ومليون واحد وخمس مئة وستين ألف ريال. 32- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الجامعة السعودية الالكترونية بمبلغ (000ر910ر378) ثلاث مئة وثمانية وسبعين مليوناً وتسع مئة وعشرة آلاف ريال. 33 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمبلغ (000ر430ر342ر5) خمسة مليارات وثلاث مئة واثنين وأربعين مليوناً وأربع مئة وثلاثين ألف ريال. 34- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمبلغ (000ر180ر289ر2) مليارين ومئتين وتسعة وثمانين مليوناً ومئة وثمانين ألف ريال.
35- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات معهد الإدارة العامة بمبلغ (000ر620ر657) ست مئة وسبعة وخمسين مليوناً وستة مئة وعشرين ألف ريال. 36- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمبلغ (000ر290ر226ر6) ستة مليارات ومئتين وستة وعشرين مليوناً ومئتين وتسعين ألف ريال. 37- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الهلال الأحمر السعودي بمبلغ (000ر840ر968ر1) مليار وتسع مئة وثمانية وستين مليوناً وثمان مئة وأربعين ألف ريال. 38- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للصناعات العسكرية بمبلغ (000ر570ر387ر3) ثلاثة مليارات وثلاث مئة وسبعة وثمانين مليوناً وخمس مئة وسبعين ألف ريال.
39- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بمبلغ (000ر020ر284) مئتين وأربعة وثمانين مليوناً وعشرين ألف ريال. 40- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للسياحة والآثار بمبلغ (000ر990ر793) سبع مئة وثلاثة وتسعين مليوناً وتسع مئة وتسعين ألف ريال. 41- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمبلغ (000ر000ر976) تسع مئة وستة وسبعين مليون ريال. 42- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للغذاء والدواء بمبلغ (000ر930ر066ر1) مليار وستة وستين مليوناً وتسع مئة وثلاثين ألف ريال. 43- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مؤسسة البريد السعودي بمبلغ (000ر000ر859ر2) مليارين وثمان

مئة وتسعة وخمسين مليون ريال. 44- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للطيران المدني بمبلغ (000ر 000ر 038ر16) ستة عشر ملياراً وثمانية وثلاثين مليون ريال. 45- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة حقوق الإنسان بمبلغ (000ر 700ر 129) مئة وتسعة وعشرين مليوناً وسبع مئة ألف ريال. 46- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للمساحة بمبلغ (000ر 600ر 672) ست مئة واثنين وسبعين مليوناً وست مئة ألف ريال. 47 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بمبلغ (000ر 000ر 500) خمس مئة مليون ريال. 48- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات البنك السعودي للتسليف والإدخار بمبلغ (000ر 160ر 562) خمس مئة واثنين وستين مليونا ومئة وستين ألف ريال. 49- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم بمبلغ (000ر 000ر 85) خمسة وثمانين مليون ريال. 50- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الإذاعة والتلفزيون بمبلغ (000ر 490ر 870ر1) مليار وثمان مئة وسبعين مليونا وأربع مئة وتسعين ألف ريال. 51- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات وكالة الأنباء السعودية بمبلغ (000ر 770ر 229) مئتين وتسعة وعشرين مليوناً وسبع مئة وسبعين ألف ريال. 52- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع بمبلغ (000ر 500ر 34) أربعة وثلاثين مليوناً وخمس مئة ألف ريال. 53- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة تقويم التعليم العام بمبلغ (000ر 000ر 100) مئة مليون ريال.

ثانياً: يتم إيداع ما يزيد من الإيرادات وما لم يتم صرفه من المبالغ المسحوبة من اعتمادات الميزانية بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي. ثالثاً: تستوفى الإيرادات وتصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المرعية. رابعاً: فيما عدا المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية تسري على ميزانيات المؤسسات العامة الأخرى الأحكام المنصوص عليها في المواد (3، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15) من المرسوم الملكي رقم (م/ 13) بتاريخ 2/20/ 1435ه الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436ه. خامساً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم. سادساً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة ذات الميزانيات المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عمرة لـ 37 جامعياً من ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131224/Con20131224664531.htm

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)

نظمت الجامعة الإسلامية ممثلة بوحدة الاحتياجات الخاصة بعمادة شؤون الطلاب رحلة لأداء العمرة لـ37 طالبا من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أقامت عددا من المسابقات والفعاليات بهذه الفئة بدار الحديث المكية، ووزعت الجوائز على المشاركين.

كما أطلقت كلية الشريعة ممثلة في وكالة الكلية للتطوير والجودة بالتعاون مع قسم النشاط بالكلية دورة لأبنائها الطلاب بعنوان «المصادر الإلكترونية لطلاب العلوم الشرعية» قدمها المعيد بقسم الفقه بالكلية خالد بن سعد الغامدي.

وأوضح مدير العلاقات والاعلام بالجامعة عبدالله الجميلي أن هذه الأنشطة تأتي رغبة من الجامعة في تحقيق استفادة أبنائها الطلاب وزيادة للتواصل البناء في ما بينهم والجامعة، مضيفا: تأتي دورات الجامعة ضمن سلسلة دورات ستقوم الكلية التابعة للجامعة بتقديمها لأبنائها الطلاب لإثراء معارفهم في مجال البحث العلمي في مجال التخصص.

حكم مبدئي بالقصاص من الخادمة الإثيوبية قاتلة لميس

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131224/Con20131224664403.htm

تركي الفضلي (الرياض)

أصدرت المحكمة العامة بالرياض ظهر أمس الاثنين حكما مبدئيا بالقصاص في حق الخادمة الإثيوبية «زمزم» قاتلة الطفلة لميس بنت محمد السلمان والتي أقدمت على نحر ابنة مكفولها في شهر شعبان الماضي بمحافظة حوطة بني تميم بالسكين في جريمة بشعة هزت الرأي العام في المملكة.

وعقدت جلسة المحكمة أمس الاثنين تم فيها إعلان حكم القصاص بحق الخادمة بحضور ثلاثة قضاة من المحكمة ومترجم من الجنسية الإثيوبية.

وأوضح محمد السلمان (والد الضحية) لـ «عكاظ» أن الخادمة جددت في جلسة الأمس اعترافها بجريمتها، مشيرا إلى أنه أبلغ القضاة بإصراره على حكم القصاص وعدم تنازله عن القضية، واستمع القضاة إلى كافة التفاصيل ليأتي الإعلان عن حكم القصاص بحقها.

ويضيف «السلمان» بأنه تم إبلاغ الخادمة عن طريق المترجم بالحكم ولم تبد أي تأثر في تلك اللحظة، وطلب رئيس المحكمة من المترجم إبلاغها أن كان لديها أي اعتراض على الحكم، فردت بالإيجاب، وأمهلها القاضي شهرا كاملا لتقديم الاعتراض قبل تصديق الحكم النهائي من التمييز، ومن ثم تنفيذ حكم القصاص في حقها.

وكانت المحكمة العامة قد عقدت في وقت سابق من الشهر الماضي جلستها الأولى للقضية واعترفت فيها الخادمة بجريمتها وتم تصديق أقوالها، كما سبق لها أن اعترفت لدى هيئة التحقيق والادعاء العام بجريمتها.

وأبدى «السلمان» سعادته بحكم القاضي مقدما شكره لجميع من واساه سابقا في مصيبتهم وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين وسمو أمير منطقة الرياض، وقال إنه يترقب لحظة صدور الحكم النهائي من التمييز، ومن ثم تنفيذ حكم القصاص فيها والذي بلا شك سيخفف من معاناتهم.

المواطنون: مواجهة غلاء المعيشة بزيادة مخصصات الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131224/Con20131224664447.htm

منيف الميهوبي (تبوك)عواد الطوالة (حائل)، هيفاء القريشي، فوز الغامدي (جدة)

أبدى عدد من المستفيدين من الضمان الاجتماعي تفاؤلهم بالميزانية العامة للدولة للعام الحالي، مؤملين أن تتضمن زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وتأمين مساكن لذوي الدخل المحدود لمواجهة غلاء المعيشة.

أكد محمد العطوي (متقاعد) ضرورة رفع الرواتب للمتقاعدين، وقال «الموظف عندما يتقاعد يتقلص راتبه إلى النصف إن لم يكن أكثر من ذلك، ما يجعله يواجه صعوبة معيشية حتى لو أخذ من مخصصات الضمان الاجتماعي، نتطلع لزيادة راتب المتقاعد والمساعدة المقدمة له من الضمان الإجتماعي الذي يعتمد عليه كثير من ذوي الدخل المحدود والأرامل والمطلقات والأيتام». وطرح سعود العنزي مستفيد من المساعدة المقطوعة، فكرة مساعدة ولو مؤقتة لمدة سنة أو سنتين

لتحسين أوضاع المستفيدين، مع مراعاة دعم الإسكان لمستفيدي الضمان الاجتماعي الذي يعتبره البعض أنه المصدر الوحيد للدخل بالنسبة لهم يحتاجون للإيجار الشهري ومصاريف الأبناء والبنات في الجامعات والمدارس، وطالب العنزي بوضع حدود للأسعار، وقال «نعزل كثيرا على الميزانية الجديدة في تقديم المزيد من المساعدات لذوي الدخل المحدود وذلك بزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي».

و يتطلع عدد من مستفيدي الضمان الاجتماعي بمنطقة حائل وقراها لمضاعفة جهود برامج معالجة الفقر وزيادة المخصصات السنوية للأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة سواء من الضمان الاجتماعي أو غيره. وقالت أم إبراهيم «نتطلع لرفع إعانة الضمان الاجتماعي من 850 ريال إلى 2000 ريال للفرد، في ظل الظروف المعيشية الصعبة». وأضاف المواطن فهد الشمري حان الوقت لزيادة المعاشات الشهرية التي يقدمها الضمان الاجتماعي، حيث أن الجمعيات الخيرية ما هي إلا جزء مكمل لما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية للمستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي، ولكن ما تقدمه مكاتب الضمان في الوقت الحالي لم يعد يساعد الأسر المستفيدة، وذلك بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل مستمر، وإيجارات المساكن عالية جدا ومبالغ فيها. وتمنى المواطن عبدالله بن حربي اعتماد الضمان الاجتماعي برنامج قرض شخصي لكل مستفيدي الضمان على أن يحسم من الراتب الشهري بدون فوائد.

وطالبت أم فهد حمدة العنزي بإيجاد لحل لمعاناة النساء المستفيدات برفع الضمان الشهري إلى 2000 ريال حتى تكون الأسرة قادرة على تلبية ارتفاع المعيشة ومواجهة التحديات الصحية بتأمين العلاج والدواء. وأكدت عدد من المستفيدات من الضمان الاجتماعي بجدة أن أهم المعوقات التي تواجههن مع آليات الضمان هو عدم كفاية الرواتب والمستحقات المالية لمطالب الحياة اليومية، في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة مع تربية الأبناء وتعليمهم وكسوتهم وعلاجهم.

وقالت السيدة أم خالد أرملة ولديها أربعة أطفال أكبرهم في المرحلة المتوسطة وهي من يعولهم «إن معاش الضمان لا يسد احتياجات أسرتي ومتطلبات أبنائي الدراسية والحياتية، وإن كانت تغطي جزءا منها فهى لا تصلح لتحسين أوضاعم التعليمية أو تغطية مصاريف العلاج في الحالات المرضية الاضطرارية التي تلزمني في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى المستشفيات الخاصة الغالية التكاليف حتى وإن كانت مستشفيات من الدرجة الثانية». وطالبت مع اعتماد الموازنة أن تشمل فئات الضمان الاجتماعي بعين الرعاية والاهتمام وترفع معاشاتهم إلى ثلاثة آلاف في أقل تقدير، لتواكب غلاء المعيشة. وتؤيدها أم منصور التميمي سيدة مطلقة ولديها ثلاثة أولاد وبنتان كلهم في مراحل التعليم وتعاني من ضيق الحاجة مع زيادة مصاريف ابنائها وهي لا تعمل وليس لها مدخول آخر غير الضمان، وتسكن في بيت شعبي بالإيجار في أطراف جدة وتعاني من المواصلات وأجرة التكاسي لتوصيل أبنائها للمدارس، وتأمل زيادة في رواتب الضمان، حيث أن 800 ريال راتب الشخص المستفيد من الضمان لا تنفع مع هذا الغلاء، وتتمنى رفعها إلى أربعة آلاف على الأقل لتأمين احتياجات أسرتها. وتأمل فاطمة أبو الخير إحدى المستفيدات من الضمان الاجتماعي، زيادة رواتب المستفيدين من الضمان لتأمين الاحتياجات الأساسية لمعيشتهم مثل الغذاء والعلاج والتعليم الجيد، لأنها تجد على حد قولها مشكلات كبيرة في توفير مصروفات المنزل مع مصاريف الدراسة لأبنائها، مع شراء احتياجاتهم الأساسية من الأدوية والأطعمة من شدة ارتفاع أسعارها في الأسواق مع محاولاتها المستمرة في التوفير واختيار أرخص الأغراض والمنتجات.

وتضيف أم عبدالله أن راتب الضمان يطير بسرعة البرق من أول الشهر بعد انتظاره طويلا، ولا يكاد يوفي طلبات الأولاد. أم خالد أرملة وتعول ثلاثة أيتام إضافة إلى ابنها العاطل وزوجته، وقالت «نقطن في حي النزلة اليمانية في شقة صغيرة نعاني فيها من الضيق وتهالكها ولانستطيع توفير شقة أكبر وأفضل خصوصا أن الإيجارات مرتفعة وغلاء المعيشة بات يرهق أغلب الأسر، وراتب الضمان لا يكف». أم تركي مطلقة وتعول طفلين وليس لها دخل سوى الضمان الاجتماعي قالت «أقطن في شقة لاتتعدى ثلاثة غرف وكل شهر يطلب مني ألف وخمسمائة ريال أجرة الشقة أي كل ما أتقاضاة من الضمان ناهيك عن فاتورة الكهرباء التي تقطع عنا لمدة أيام حتى أوفر مبلغ فاتورتها من أهل الخير، وهناك مستلزمات كالمواد الغذائية ومصاريف المدرسة ومصاريف المواصلات وغيرها.

وفي ذات السياق أوضحت زهره المجرشي أرملة ولم تنجب أطفالا أنها التحقت بالضمان منذ ما يقارب خمسة أعوام وكل عام تجد أنه بات لا يؤمن احتياجاتها من مأكل وملبس ومسكن ومواصلات وكل شهر ترتفع الأسعار تقريبا، وقالت «سئمت من مد يدي لأهل الخير لطلب المساعدة واتطلع لرفع رواتب الضمان».

تأمين طبي لجميع أيتام "الشؤون الاجتماعية"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/24/article895220.html

الرياض - عبدالعزيز العنبر
توقع وزارة الشؤون الاجتماعية عقد اتفاقية التأمين الصحي مع شركة بوبا العربية للتأمين الطبي لصالح الأيتام المسجلين لدى الوزارة وكذلك مستفيدي المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام وذلك عند الساعة 11 من صباح اليوم الثلاثاء بمبنى الوزارة.
ويمثل وزارة الشؤون الاجتماعية في حفل التوقيع، وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة، أمين عام المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، الدكتور عبدالله اليوسف، فيما يمثل شركة بوبا العربية للتأمين الطبي، رئيس مجلس إدارتها لؤي هشام ناظر.
يذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية كانت قد وقعت في العام 2012 مع "بوبا" اتفاقية للتأمين الطبي للأيتام المقيمين بالدور الإيوائية التي تشرف عليها الوزارة، وتضمنت تلك الاتفاقية خطة إستراتيجية اتفق عليها الطرفان لتغطية جميع الأيتام في المملكة بالتأمين الصحي المجاني خلال الأعوام القادمة، وتأتي الاتفاقية المنتظر توقيعها اليوم، مكملة لما اتفق عليه الطرفان في العام 2012.

أبونيان: أتحدى إثبات وجود تعذيب في دور الأيتام .. ولا يمكن تركيب "كاميرات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585404

الرياض - خالد العمري
أكدت وكيلة وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد لشؤون الأسرة لطيفة أبونيان تحديها لكل من اتهم ضعف الرعاية أو التعذيب في دور الأيتام والنزيلات، داعية وسائل الإعلام إلى زيارة الدور المخصصة لنزلائها، «وعمل تحقيقات منفردة والتصوير داخلها لمن يرغب من النزلاء». وأشارت إلى أن «كاميرات المراقبة» موجودة منذ زمن في مراكز التأهيل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تركيبها في دور الأيتام.
وقالت أبونيان في أول حديث صحافي لها منذ توليها منصب «وكيلة وزارة» في اتصال مع «الحياة»، إن المنطلق الذي يتحدث فيه البعض عن نزلاء دور الأيتام باعتبارهم أشخاصاً تجب مراقبتهم «يدعو للأسف»، متسائلة: «هل يضع ولي الأمر في منزله كاميرات لمراقبة أولاده وبناته؟»
وقالت إن هذه الدور بيوت اجتماعية، والعاملات فيها بمثابة أمهات، مضيفة: «لو دخلت تلك الدور وجدتها مثل المنزل العادي، إذ توجد مع الحالات أم حاضنة طوال 24 ساعة، إضافة إلى مشرفة اجتماعية ونفسية يعملون مثل أسرة واحدة».

وأكدت استعدادها لتجاوز البيروقراطية في عمل التحقيق الصحافي المناسب لكي لا يؤخذ عنها بأنها تدافع عن عمل الوزارة التي وصفت العمل فيها بأنه «خدمي ولا يعلم حجمه إلا من يدخل في دهاليزه، بخاصة وأن العاملين يباشرون أنواعاً من فئات اجتماعية مختلفة وهشّة تحتاج إلى عمل مجتمعي كبير».
وأضافت: «ليس لدى الوزارة ما تخفيه، أدخلوا وصوروا غرف النزلاء، واعملوا لقاءات فردية مع المعوقين أو الأيتام، باستثناء الحالات في رعاية الفتيات التي تفرض عليها السرية، وبإمكان الصحافيين أن يزوروا الدار التي يريدونها، وبإمكانكم الاختيار حتى لا يقال إننا مرتبين للموضوع، وحتى لو رتبنا لا نستطيع أن نلقن الفتيات ما يقولونه، فجميع النزلاء لهم حرية التعبير عن رأيهم وعن كل شيء، واذكروا السلبي والإيجابي».
وذكرت أبونيان أن لدى الأيتام تصوراً سيئاً عن الإعلام، ولا يريدون التعامل معه بعد أن أشهرت بعض القضايا وعممت على جميع النزلاء، وهوا ما اعتبروه إساءة لصورتهم أمام المجتمع، وأثر في نفسيتهم - بحسب قولها -. وعلقت أبونيان على من انتقد الوزارة لقلة الدور الاجتماعية بالقول: «ذلك ليس عيباً بل تعتبره الوزارة مفخرة لها».

أبونيان: أتحدى إثبات وجود تعذيب في دور الأيتام .. ولا يمكن تركيب "كاميرات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585402

الرياض - ناصر الحقباني
أمهل قاض في المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس متهماً بإثارة النعرات الطائفية، والاجتماع بعدد من المطلوبين في قائمة الـ23 لتحريضهم على ارتكاب جرائم إرهابية، وقتل رجال الأمن والمواطنين، والتدخل في شؤون دول شقيقة ذات سيادة عبر التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية فيها، وتطاوله على قادة دول الخليج والعلماء، فرصة أخيرة لتقديم جوابه بعد أن أمهل للمرة الثانية، مشيراً إلى أن عدم تقديمه للجواب في الجلسة المقبلة سيعد «نكلاً» عن الرد.
وأوضح القاضي أن المتهم (55 عاماً) الذي يحمل شهادة المتوسطة أمهل في المرة الأولى خلال الجلسة الثانية، وفي الجلسة الثالثة أعطي مهلة أخيرة لتقديم جواب الرد على ادعاءات ممثل هيئة التحقيق والادعاء بحسب نظام المرافعات الشرعية الذي اعتمده خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أخيراً.
وقال المتهم الذي حضر الجلسة على كرسي متحرك نتيجة إصابته في مواجهة أمنية ومعه شقيقيه ومحام، إنه طلب ورقة وقلماً من مكان توقيفه لكتابة رده على الدعوى ولم يمكّن من ذلك، وتساءل عن الرد الشفهي على التهم هل سيكفي أم لا، فرد عليه القاضي: «ستمكن من ذلك على أن تجلس مع المحامي حتى نهاية عمل المحكمة اليوم (أمس)، وتسلّم جوابك لمناقشته في الجلسة المقبلة».
وطالب القاضي المتهم بعدم تقديم طلبات ليست من اختصاص المحكمة، إلا أن المتهم لم يلتزم بما قرره القاضي في تسليم جواب الرد على الدعوى يوم أمس، وطلب المحامي أن يكون موعد تقديم الجواب على التهم في الجلسة المقبلة.
وتضمنت لائحة الدعوى التي قدمها ممثل الادعاء العام خلال الجلسة الأولى في 25 آذار (مارس) الماضي، أن المتهم اجتمع مع أبرز المطلوبين أمنياً ممن وردت أسماؤهم على قائمة الـ 23 الأخيرة التي أعلنت في كانون الثاني (يناير) 2012، وحرضهم على الاستمرار في أنشطتهم المسلحة التخريبية، وتحقيق أهدافهم الإرهابية، ودعوة الناس من أبناء منطقته من خلال خطب الجمعة التي يلقيها في محافظة القطيف إلى الدفاع عنهم والتستر عليهم.
وأوضح الادعاء العام أن المتهم قاد أحد تجمعات الشغب والتخريب التي شهدتها منطقة القطيف بمشاركة عدد من أخطر المطلوبين أمنياً المعلن عنهم لتحريض الناس على الخروج في تلك التجمعات، والدفاع عن المطلوبين للجهات الأمنية، خصوصاً أن 10 متهمين ممن قبض عليهم خلال الفترة الماضية اعترفوا بذلك.

وقال إن المتهم «بثّ الفتنة بين أفراد المجتمع من خلال تحريضه على الإخلال بالوحدة الوطنية، وعدم الولاء للوطن، وذلك من خلال الخطب التي يعمل على تسجيلها وبثها في شبكة الإنترنت، وتطاوله على قادة دول الخليج والعلماء. والتهديد بالاستفادة من أي قوة خارجية، وكذلك تطاوله على وجود قوات درع الجزيرة في البحرين».

وأشار ممثل الادعاء العام إلى أن المتهم اشترك مع أحد المطلوبين أمنياً في قائمة الـ 23 في مواجهة مع رجال الأمن (قبض عليه بعد إصابته)، وذلك بتعمد صدم دورية رجال الأمن بسيارته لمنعهم من القبض على المطلوب.

وتابع: «رصدت الدوريات الأمنية أخطر المطلوبين على قائمة الـ 23 خلف مبنى الدفاع المدني في بلدة العوامية، وعند محاولة القبض عليه لوحظ أن سيارة من طراز كابريس أعاقت الدوريات الأمنية، وصدمتها من الخلف، وعند متابعة هوية السيارة من خلال رقم المركبة، اتضح أن ملكيتها تعود إلى المتهم.

إلا أنه فرّ ولم يستجب لنداء الدورية، وجرى القبض عليه بعد إطلاق النار عليه، وأثناء نقل المتهم في سيارة الإسعاف بعد إصابته، حضرت سيارتان أمام الدورية وتبادلتا إطلاق النار، ولكن تم تأمين المتهم ونقله إلى المستشفى العسكري في المنطقة الشرقية».

وأكد أن المتهم تخفّى عن رجال الأمن بعد أن علم أنه مطلوب للسلطات المتخصصة لاتهامه في جرائم جنائية وفي أحداث الشغب التي وقعت في مقبرة البقيع في المدينة المنورة في شباط (فبراير) 2009، خصوصاً أن المتهم أيد تلك الأحداث، واستغلها في إثارة الفتنة الطائفية وإذكائها، مشيراً إلى أن المتهم تدخل في شؤون دول شقيقة ذات سيادة عبر التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية فيها، وإثارة الشغب وإذكاء الفتنة الطائفية وزعزعة أمنها، ودعوته أبناء هذه البلاد إلى المشاركة في ذلك. وأضاف ممثل «الادعاء العام» أن المتهم تحدث في أحد خطب الجمعة عن أهمية نصرة مثيري الشغب في البحرين، وأفاد أحد الشهود أن المتهم أبلغهم خلال لقائه معهم بأنه «في حال تمت السيطرة على مثيري الشغب داخل البحرين، فستتم السيطرة علينا داخل القطيف».

وتطرق إلى أن المتهم اعتبر أن توقيف المتهمين التسعة في أحداث تفجير مبنى سكني في الخبر 1995 كان ظلماً، مع أن المتهمين في تلك الأحداث أحيلوا إلى القضاء الشرعي وصدرت في حقهم أحكام اكتسبت الصفة القطعية، وأقرّ المتهم بأن الخطب التي ألقاها في المسجد ونشرها على مواقع الإنترنت صدرت منه بمحض إرادته.

وأضاف أن المتهم كان يتابع الأحداث التي حصلت في القطيف، ولم يفصح لجهات التحقيق عن أسماء المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني، وأقر بأن عدداً من المطلوبين على قائمة الـ23 كانوا يترددون عليه في المسجد بعد أن أعلنت وزارة الداخلية أسماءهم وصورهم.

وجهات نظر

ولكن أين حقوقي..؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/24/article895131.html

مها محمد الشريف

انطلاقاً من قراءة عدة مفاهيم وعلاقات، في قانون الطبقات العاملة، سنعرض نص الافتتاح من أعمال "جوزيف برودون" الذي استهل أطروحته بالتساؤل قائلا:(لو توجهنا بسؤال إلى موظف بالإدارة أو ممرضة في المستشفى، أو في القسم، أو عامل بالمصنع، وسألنا كل واحد من هؤلاء عما ينقصه لكي يكون مطمئناً في عمله ويقوم بواجباته المهنية، لأجابنا بدون تردد: إن الكل ينتظر مني أن أقوم بواجباتي ولكن أين حقوقي؟)

ولو أغدقنا على أنفسنا قيم المشاركة في الحياة العامة، وشيدنا قواعد تعتمد على القانون والضريبة والواجب، لوجدنا أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع من مبدأ الحق ذاته، وتوجيه كل القدرات إلى احترام الحق والعدالة والإنصاف، وعدم المساس بحرية الآخرين، والحرص على الحقوق ومشروعيتها، وبالتالي نضيف إلى قاموس الحياة الاجتماعية بعضاً من أسئلة الفلاسفة التي تحلل وتناقش قضايا الأطروحات، وتفسر الإشكالية العامة.

ومما تجدر الإشارة إليه مفهوم الحق الذي اعتبره "جوزيف برودون" وظيفة لتصحيح ممارسات البشر وتعديل سلوكهم، ورسم مسارات عدة لهذا المفهوم ثم أرفق هذه المسارات بعدة تساؤلات عن مدى قابلية العمل على أرض الواقع، وكيف انعكست الثورة الصناعية على الحركة العمالية؟، فنقول لو أخذنا بمنهج هذه التساؤلات كما قال "جوزيف برودون"، (لو سألنا صحافياً في جريدة عما هي غاية مهمته، لأخبرنا بثقة كبيرة انه يدافع عن حق المواطن في التعبير عن الرأي والوصول إلى الخبر، وإلى الكشف عن الحقيقة، ونشر ما تقدمه النقابة العمالية التي تدافع عن حق العامل في الأجر العادل).

إذن الاستفادة من التغطية الاجتماعية تعمل على تجسيد الإنصاف، والإنصاف يصلح قوانين العدالة ويساوي الناس أمام القانون، لاسيما عندما تؤطر هذه الهيئات السياسية أدوار المواطنين ليمارسوا حقوقهم السياسية والمدنية، ضمن السلطة العامة التي تكفل للفرد حريته وكرامته، ثم نستخلص من النص كيف يُبلي الفرد في المجتمع ليحصل على أجره وكامل حقوقه، ابتداء من القاعدة إلى الانضباط، لكي نستطيع حسم الحقوق والأجور مقابل الإتقان والإخلاص، والقرآن الكريم يؤكد لنا فيه ربنا –تبارك وتعالى:(وقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ... الآية).

فمثلاً لو قيل للناس: إن هناك حقاً طبيعياً وحقاً موضعياً، الأول يطابق حقيقة الإنسان، والثاني مجموعة من القوانين يحددها واقع الزمان والمكان، ثم اعتبر الجميع أن الحق والمساواة وقانون العمل والعمال من أولويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولكنهم أسقطوا بنداً هاماً منه وهو الإتقان والإخلاص، تماماً كموظفي البلديات وما ثبت عليهم من نقص وعجز وبعض موظفي القطاعات الحكومية، ومدى التكافؤ بين العمل والعامل، وتراكم الحياة غير المتوقع، وتضاؤل الإنتاجية وارتفاع صوت الاحتجاج، وتجاوز التعارض بين الإنتاج والحقوق ووظائفها، مما يفاقم التكتلات بين الناس نتيجة الفوضى.

فانطلاقاً من ضبابية الصورة لدى الفرد العامل في العالم الثالث، وجد العالم خللاً كبيراً في المجتمعات على خارطة الإنجاز، وسجلت نسباً متدنية من المنفعة وسعراً غير عادل لا يساوي ولا يكافئ الطرفين.

لذلك لم ينل الفرد فرصاً سانحة تؤهله للفوز بها، فهزمه العامل الذاتي وأضعف عزيمته، وعقد آمالاً متأرجحة بين التفسير والتنبؤ والحاجة، وأيضاً دور آلية العمل الملائم للقدرات والمؤهل، فالبحث عن بعض أنماط السلوك يستدعي مضامين مهيمنة، تؤهله إلى بلوغ مراتب ووظائف ذات معنى للعمل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الرأي

البعد الاقتصادي .. والقرارات العمالية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/24/article_809916.html

د. سامي بن عبد العزيز النويصر

إن معظم الدول الغربية وأمريكا تعاني أزمات مالية خانقة منذ عام 2008، إضافة إلى ويلات الديون السيادية والوضع الاقتصادي المتردي حتى أضحت هذه الدول أشبه بالعبء الاقتصادي على بقية دول العالم.

بيد أن بعض دول الشرق "الصين ودول الخليج" وغيرها تقوم بعملية التمويل والاستثمار في تلك الدول لسداد ديونها عن طريق شراء سندات وصكوك، فالسعودية وحدها لها احتياطات أجنبية تربو على 2.64 تريليون ريال مستثمرة لديهم. ويُعد هذا التمويل ضرورة قصوى لأمريكا وبعض الدول الغربية لضخ الحياة في اقتصادياتهم.

لقد تجاوزت الديون في بعض الدول الغربية نسبة الدين العام لنسبة دخلها القومي، الأمر الذي يعني بالمصطلح المالي أنها مفلسة مالياً! مما حدا ببعض تلك الدول مثل أمريكا لطباعة الأموال وإصدار سندات الدين 75 مليار دولار شهريا "التسيير الكمي"، ولبيع جزر وعرض مدن للبيع مثل بيع دين مدينة ديترويت بمبلغ 18 مليار دولار وإحدى الجزر التابعة لولاية نيوجرسي بمبلغ 12 مليار دولار بغية تغطية عجزهم المالي مع تعديل وفرض نظام مالي جديد للضرائب أشد صرامة من ذي قبل.

إن كل هذه الخطوات تحمل في طياتها دلائل مهمة منها أولاً أن المشكلة الاقتصادية التي تعانيها تلك الدول ليست مشكلة دورة اقتصادية "ركود، كساد، ثم تعافٍ ونمو"، كما يحاول البعض تصويرها والترويج لها، لكنها تمثل مشكلة اقتصادية جذرية في هيكلة الاقتصاد وثقافته، بينما الجانب المهم يشير إلى أن موازين القوى المالية قد تحولت من دول الغرب لمصلحة دول الشرق الممولة مالياً مثل السعودية والصين وغيرها، في حين أصبحت الدول الغربية المهيمنة بقوانينها المالية هي المقترضة والعالة مالياً على العالم.

ورغم كل تلك الإخفاقات الاقتصادية للدول الغربية، إلا أن السياسات العمالية والمالية لتلك الدول تنطوي على قدر كبير من المكابرة وازدواجية المعايير في تعاملها مع بقية دول العالم الأخرى، وفي الوقت ذاته تم تغييب عنصر الشفافية بين صناع القرار وناخبيهم حيال هذه الأزمات المالية الخانقة، وفي هذا الصدد فقد علت صرخات جماهيرية في تلك الدول عرفت باسم "أوكيوباي وول" Occupy Wall وتم قمعها في غياب وسائط الإعلام، وقد أظهرت تلك المظاهرات واقعاً مخيفاً للنظام المالي الغربي ومعاناته وويلاته، حيث كانت الاحتجاجات تطالب بمحاربة الرأسمالية المتوحشة والنظام المالي المتهالك والنمط الاستهلاكي المدمر وتبني ثقافة عمل مبنية على الإنتاجية والكفاءة العمالية.

إن الحقيقة الاقتصادية الواضحة تؤكد أن ذلك العليل مالياً "أمريكا والغرب" هو من يحكم العالم في ظل مفهوم خاطئ بأنهم هم وحدهم العالم بأكمله ويتبعهم في ذلك منظماته الدولية الثلاث، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وما انبثق عن هذه المنظمات كمنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين وغيرها.

كما أن صاحب القرار المالي الأمريكي والغربي لا يستطيع أن يقدم حلولاً مالية ناجعة لناخبيه لأنها تُعتبر بمثابة انتحار سياسي له إذ ليس في مقدوره الاعتراف بالمشكلة وحث ناخبيه بتغيير نمط حياتهم وزيادة كفاءة الإنتاج والعمل من خلال إضافة ساعات عمل أخرى وتقليل أيام الإجازات وإلغاء الحد الأدنى للأجور والذي يعد مرتفعاً عن باقي دول العالم والتنازل عن الرفاهية وحياة الترف، كما أنه لا يتسنى له أن يعترف لناخبيه بأن هناك خللاً في أنماط حياتهم مرده الفكر الاقتصادي الغربي الذي تعتريه النقائص. وهنا يكمن الداء إذ لا مناص له من التنصل من دفع الفاتورة الاقتصادية الباهظة

وحث دول أخرى لتغطية عجزه المالي، مع أن الغرب يحجم عن تزويد كثير من دول العالم بالتكنولوجيا وفرض أنظمة حماية اقتصادية لمصلحته وافتعال القضايا القانونية والإعلامية وتجميد أرصدة أموال الدول.

إن الفكر الاقتصادي الغربي المترنح بدلاً من تقويمه لمبادئه ونتائج تطبيقه الكارثية يلتف على الحقائق بإصدار أنظمة عمالية دولية عقيمة تُعد أحد أسباب فشل مثل تلك الأنظمة المتعلقة بالكفاءة والإنتاج والحد الأدنى للرواتب والتقاعد و تقليص عدد أيام العمل وساعاته وزيادة أيام الإجازات. والأدهى إضفاء موضوع حقوق الإنسان على هذه الأنظمة بما يتماشى مع مصلحته المتغيرة، وكما قال أحد المفكرين "إن دول الغرب تتعامل مع موضوع حقوق الإنسان والأنظمة كمن يتعامل مع من صنع صنماً من تمر إن شبع ألّهه وإن جاع أكله!

وقد أشار إلى ذلك أيضاً رئيس الوزراء الماليزي السابق محمد مهاتير في مقالة نشرها في صحيفة Financial Times اللندنية بتاريخ 2012/1/11، حيث تناول مبدأ تعامل الغرب بازدواجية المعايير وتقديمهم حلولاً لغيرهم مختلفة من تلك التي يضعونها لأنفسهم، موضحاً أن دول الغرب قبل الأزمة المالية طلبت عن طريق أذرعتها الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد إبان الأزمة المالية الحادة التي ضربت دول الشرق الأدنى عام 1997 تغيير نمط حياتهم وثقافة عملهم وزيادة ساعات العمل وأيامه ورفع سن التقاعد وإلغاء الحد الأدنى للأجور مع تقليل أيام الإجازات وغيرها. وهذا يدل على أن التوصيات المقدمة من الدول الغربية لدول الشرق كانت مشروطة إذا أرادت التمويل المالي لإنقاذها وأن يعملوا بتلك الوصفة المالية، وعندما أصابتهم الأزمة المالية عام 2008 وحتى تاريخه نراهم لا يتقيدون بالوصفة التي وصفوها لدول الشرق في أزمتها وهم الآن يعانون مثل الويلات السابقة التى أصابت تلك الدول وقد تكون أشد ضراوة منها، بل يطلبون المزيد من المال لتمويل عجزهم دون المساس بنمط حياتهم وثقافة عملهم.

إن بعض الدول الغربية وأمريكا تحاول اليوم القيام بتصدير أنظمتها العمالية البالية تحت حجج كونها منظمات عالمية وحقوقية أو أنظمة جديدة تابعة لمجموعة العشرين أو لمنظمة التجارة العالمية أو غيرها ويتم تسويقها لدى دول الاستهلاك، والتي للأسف نحن في قلبها وكأن مصير دولنا أن تظل مدى الدهر دولاً مستهلكة وغارقة في ديون استهلاكية فلكية حتى ينتفع السوق الغربي والأمريكي ويعاود عافيته المالية بخلق أنظمة دولية على حساب مصير حياتنا وثقافة شعوبنا، وقد يكون رسخ في عقلية الكثير منهم أن الدول الاستهلاكية كالدول الخليجية تعيش فوق بحور من الموارد الطبيعية الهائلة وهذا يخول الغرب وغيره الانقضاض عليها في غياب مطالبة الدول العربية بحقوقها الاقتصادية والقانونية أسوة ببعض دول العالم الأخرى.

من وجهة نظري فإنه ليس هناك دافع لتبني أنظمة عمالية دولية والدفاع عنها وفي ثناياها نمط حياة وأنظمة عمالية بعيدة عن واقعنا وتشكل أحد أسباب فشل الغرب المالي والاجتماعي والأخلاقي، حيث ينطوي هذا الأمر لو قبلنا بأنظمتهم العمالية على كارثتين أولاهما ضعف الإنتاجية وثانيهما زيادة معدلات الاستهلاك المخيفة.

لقد كنا في الماضي نقبل بكثير من النظريات الاقتصادية الغربية على علاتها ودون أي تحدٍ فكري مثل حرية السوق وعدم التدخل الحكومي في الأزمات المالية والديون الاستهلاكية ونمط الحياة البذخي والترف المفرط، إلا أن الأحداث قد أثبتت فشل ومضار كثير من تلك النظريات الاقتصادية وغيرها والشواهد كثيرة في هذا السياق، ولا عجب أن الكثيرين ممن ابتدع تلك النظريات منهم من غير مساره عندما أدرك الواقع الذي هو على النقيض مما كان يرمي إليه، فلماذا نتمسك بتلك النظريات أكثر منهم وهم من ابتدعها وبدأ التخلي عنها؟

ونطالب هنا بضرورة مراجعة الأنظمة العمالية وعدم تقبلها كحقيقة مسلّمة وأنها مطالب اقتصادية عالمية وأن المملكة موقّعة على تلك الاتفاقيات الدولية وليس هناك فكاك منها، خاصة الأنظمة العمالية التي أودعت أمام مجلس الشورى أخيراً للتصويت عليها، و طبقا لبعض التصريحات الأخيرة فإنها ستصيب حياتنا وثقافتنا بعد 90 يوماً.

كما يجب الوقوف على جدوى إضافة تلك الأنظمة العمالية إلى العملية الإنتاجية للفرد والمجتمع السعودي أم أنها ستفاقم نسب الاستهلاك الذي نعانيه وضعف الإنتاجية الذي قد يلازمنا لأجيال مقبلة من قرارات تخفيض ساعات العمل وتقليل عدد أيامه وزيادة الأجور وغيره، لأن مثل تلك القرارات العمالية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة البطالة بأنواعها وانعدام الإنتاجية ونشر الثقافة الاستهلاكية والإفلاس الفردي والمؤسسي. فلنبدأ من حيث ما انتهى إليه الغرب وأمريكا وأن تكون لدينا منهجية خاصة بنا وثقافة عمل ناجحة يحتذى بها مثل بعض دول الشرق وليس كما يُصدر لنا من الدول الغربية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/24/article895119.html

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5060